



PROVISIONAL

A/36/PV.80

7 December 1981

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الأربعاء ، ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، الساعة ٣.٠ / ١٠

(العراق)

السيد كتاني

الرئيس :

— قضية فلسطين [٣١]:

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(ب) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

81-62775/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥

البند (٣) من جدول الأعمال

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/36/35)

(ب) مشاريع قرارات (33 و 32 و 31/L.36/A) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن اقترح اقفال قائمة المتحدثين في مناقشة هذا البند في الساعة الرابعة من بعد ظهر الغد الخميس ٣ كانون الأول / ديسمبر حتى يمكن تحديد عدد الجلسات العامة اللازمة لنظره .

فإذا لم يكن هناك اعتراض ، سوف اعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أطلب من المندوبين الراغبين في المشاركة في المناقشة أن يدرجوا أسماءهم في قائمة المتحدثين في أسرع وقت .

والآن ، أعطي الكلمة لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف السيد ماساميا سار من السنغال . ولقد طلب مندوب إسرائيل الكلمة حسبما امتد في نقطة نظام .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : في الواقع ، سيادة الرئيس ، هي نقطة نظام ، أرجو أن تسمحوا لي بأن أستفسر - كما أتيت لي من قبل فرصة أخرى للاستفسار - عن توليكم الرئاسة عند مناقشة البند المعروض على الجمعية العامة . انني على يقين من أن المندوبين يعرفون أن الرئيس في الأسبوع الماضي اتخذ خطوة لم يسبق لها مثيل ان ترك الجمعية العامة ليحضر مؤتمر القمة العربي المنعقد في فاس ، بل انه تحدث الى ذلك المؤتمر . و اذا كانت نتائج مؤتمر فاس لا أهمية لها الآن ، فانني على ثقة من أن المندوبين يوافقون على أن شيئاً غير منطقي ويفتقر الى الكياسة أن يذهب الرئيس الى مؤتمر قمة عربي عشية مناقشة الجمعية العامة لموضوع الشرق الأوسط ، ثم يعود لكي يرأس الأعمال هنا .

ان هذا غير مقبول بالمرّة ، ولا يعني الا انه من وجهة نظر الرئيس فان الموطن له أسبقية على واجباته ومسؤولياته كرئيس للجمعية العامة للأمم المتحدة .
وفي هذا الصدد ، أود أن ألفت النظر الى المادة ٢٠ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالحالة الراهنة ، وهذا نصها :
” عند ما يرى رئيس مجلس الأمن أنه لحسن أداء مسؤوليات الرئاسة يجب ألا يرأس المجلس خلال مناقشة مسألة معينة تتعلق مباشرة بالعضو الذي يمثله ، عليه أن يبلغ المجلس بقراره وتنتقل الرئاسة عند دراسة هذه المسألة الى ممثل العضو التالي في الترتيب الهجائي الانكليزي ”

ان السبب وراء عدم ايراد هذا الحكم في النظام الداخلي للجمعية العامة سبب بسيط ، هو أن رئيس مجلس الأمن ليس له نواب رئيس بينما رئيس الجمعية العامة له واحد وعشرون نائبا منتخبا . السيد الرئيس ، انني أود بكل احترام أن أقترح انه قبل الت في الأمر فقد تودون أن تتشاوروا حول مدى ملاءمة اضطلاعكم برئاسة الجمعية أثناء نظر هذا الموضوع . وانني أؤكد انه لأقصى مصلحة لمنصب الرياسة أن الرئيس ، حتى لا يستغل منصبه ، ينبغي أن يترك لأحد نواب الرئيس رئاسة الجلسة أثناء بحث هذا البند .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد طالب السيد ممثل اسرائيل الكلمة بحجة اثاره نقطة نظام ، وسوف أعالج ذلك في المقام الأول . في مناسبة أخرى ، كما ذكر ، كان قد أثار نفس نقطة النظام هذه . ان المادة ٧١ من النظام الداخلي للجمعية العامة تقر انه : " لأى ممثل أن يشير نقطة نظامية ، أثناء مناقشة أية مسألة ، ويبت الرئيس في هذه النقطة النظامية فورا وفقا لأحكام النظام الداخلي ، وللممثل أن يطعن في قرار الرئيس ، فيطرح الطعن للتصويت فورا " .

ان حكومي اليوم المتعلق برئاسة هذه المناقشة ، بشأن البند قيد المناقشة ، هو نفسه كما كان بالنسبة للبند المتعلق بالهجوم الاسرائيلي على المنشآت النووية في العراق . وسوف يكون هو نفس الحكم بالنسبة لأى بند آخر . انه صحيح وسليم قانونا أن أتولى الرئاسة ، وليس هناك شك في ذلك . وعلى العكس فاني اذا ما تنحيت ، فاني أكون من جانب واحد وبمبادرة مني أشكك في حكمة الجمعية العامة ، في انتخابها لي رئيسا لهذه الدورة وهي على وعي كامل بهذا البند وغيره من البنود المشابهة .

وبطبيعة الحال فان ممثل اسرائيل يعلم ذلك . وبالفعل فانه لن يطعن في قراري ، لانه في الواقع لا يخاطب هذه الجمعية .

هل هناك طعن في قراري الذي اتخذته منذ برهة بصفتي رئيسا ؟ بيد وانه ليس هناك طعن . ولذلك سوف أعالج الوجه الآخر من بيان ممثل اسرائيل ، أي الاتهامات التي وجهها الى سلوكي خارج هذه القاعة . ولذلك أقول ببساطة ما يلي :

ان ممثل اسرائيل هو آخر مندوب في هذه القاعة يقدم لي النصح أو يتحدى سلوكي خارج هذه القاعة . ان ممثل اسرائيل يدرك تماما ان المناقشة بما في ذلك البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد أو تعليلا للتصويت ونتيجة المناقشة والتصويت على مشروعات القرارات ستكون واحدة تماما سواء كنت أنا الذى أتقصد منصب الرئاسة أو يتقصدها شخص غيرى ، ويعرف أن الجمعية تدرك ذلك . انه لا يتحدث الى الجمعية العامة ولكنه يلجأ الى تكتيك رخيص ، لصرف اهتمام هذه الجمعية نحو الخارج حيث هناك وسائل اعلام ترحب بل ومتهففة بشكل خاص الى أن تسمع ما قاله . والواقع أنه قبل أن انتخب كان يوجه الافتراءات الى الأمم المتحدة بما في ذلك الجمعية العامة ، وكانت وسائل الاعلام المذكورة من اذاعات وصحافة وتلفاز تنشرها وما زالت على استعداد لنشرها . ان الجمعية وحدها هي التي لها الحكم على مدى اضطلاعي بالثقة التي أنيطت بي عندما انتخبتي وهي التي تقرر ذلك وليس مندوب اسرائيل الذى يقرر ذلك من جانبه . وكلمة أخيرة ، فاذا كان أى شخص يحاكم في هذه الجمعية ، وخاصة فيما يتعلق بالبند الذى بدأنا نظره توا ، فهو حكومة اسرائيل لسياستها التي تنتهجها وليس رئيس الجمعية العامة . وانني ادعو ممثل اسرائيل الى تناول الكلمة .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أتناول

الجزء الثاني من ملاحظاتكم .

اعتقد أن ما قلتموه الآن يبين تماما صحة الرأى القائل بأنكم لا ينبغي في الواقع أن ترأسوا هذه المداولات . انني اعتقد انه من الخطأ لأى رئيس ان يلقي بالشكوك حول نزاهة أى عضو أو أى ممثل في هذه المنظمة ، بينما يتقصد منصب الرياسة . وهذا بالضبط هو ما قتم به . ومن الخطأ أن تقترحوا أن أى ممثل يتحدث لأى شخص آخر بخلاف اعضاء الجمعية العامة . انني يمكنني اذا ما أردت ، أن أشير مسألة ما اذا كان بيانكم موجهها الى أعضاء الجمعية العامة أو الى بعض المنظمات خارج هذه القاعة . ولكنني لن أقوم بذلك احتراماً مني للرئاسة ، وانني اذا لم أتحد قراركم والبيان الذى أدليت به ، فان ذلك يرجع بالتحديد ، مثل كل شخص آخر ، الى انني أصبحت معتادا على هذا الجهاز ، ولكن تكوين هذا الجهاز لا يمكن أن يحول الخطأ الذى صواب . ولذلك فان قراركم هو الحكم ، وانني أتركه لحكم أولئك الذين شهدوا المداولات السابقة سواء تلك التي جرت منذ اسبوعين أو اليوم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انني ادعو مرة أخرى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف السيد ماساما ساري من السنغال ، مع أسفي لهذه المقاطعة .

السيد ساري (السنغال) ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، (الكلمة بالفرنسية) : ان المجتمع الدولي بأسره ، بالاجلال المناسب يحتفل توا في تأمل عميق يحدوه الأمل بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني . ان هذا الدليل المتجدد يدل ، اذا ما دعت الحاجة الى دليل ، على وجود حاجة ملحة للتوصل الى حل عادل شامل للمشكلة الفلسطينية . ان الرسالة الهامة التي نستخلصها من هذا اليوم ، هي رغبة التوفيق والعدالة والسلم والتفاهم ازاء المواجهة والمزايدة . ان هذه الرسالة منذ انشاء منظمة الأمم المتحدة ومهمتها هي الحفاظ على السلم في العالم ، موجهة الى منطقة منذ قرون طويلة ، من خلال أديانها المقدسة ، قد نشرت مفهوم السلام والعدالة في العالم ، وينبغي الاستجابة اليها .

ولقد حان الوقت مرة اخرى لكي نقيم الأوضاع بالنسبة للقضية الفلسطينية . فخلال العام المنقضي ، حاولت اللجنة التي تشرفت برئاستها أداء المهام التي عهدت بها اليها جمعيتكم الموقرة . ان التقرير الوارد في الوثيقة A/36/35 يصف لكم بدقة أنشطتها ، والسيد السفير غوسى مقررنا سوف يعطيكم تفاصيل ذلك . وكما ستلاحظون ، فان الاسهام في عملنا كان مفتوحا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . ولقيامنا بذلك ، فقد حرصنا على أن نشرك كل من لديهم نوايا حسنة في العملية التي ستسمح للشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف . ولقد حرصت اللجنة على أن تبحث على نحو غير متحيز موضوعي مسألة فلسطين وتطورها وقد استجابت لجميع قطاعات الرأي العام وحاولت ان تخدم العدالة وذلك بتأكيد حقوق أهملت أو سخر منها .

(السيد ساري ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه فيير القابلة للتصرف)

وبهذه الروح وفي اطار الفقرتين ٢ و ٣ من القرار ١٦٩ / ٣٥ (جيم) الصادر عن الجمعية العامة في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ فقد تابعت اللجنة عن كثب الأحداث الجديدة التي تمت في الأراضي المحتلة ، وفي كل مرة اتخذت الحكومة الاسرائيلية تدابير تعتبر خروجاً على القانون الدولي أو على قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن فقد وجه اهتمام الأمين العام ورئيس مجلس الأمن الى تلك الحقائق التي تبلورت خلال هذا العام . وهي أساساً اقامة مستوطنات اسرائيلية في الأراضي المحتلة على نحو غير مشروع ، صادرة الملكية أو ضم الأراضي الواسعة التي تنتمي الى العرب الى السلطات الاسرائيلية ؛ عدم احترام الحقوق الفلسطينية مراراً ، شن هجوم متكرر من قبل اسرائيل على معسكرات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مما تسبب في موت عدد كبير من المدنيين الفلسطينيين ثم هناك مشروع حفر قناة لتربط بين البحر الميت والبحر الأبيض المتوسط ، كما قامت اسرائيل بحفر نفق تحت المسجد الأقصى وهذه الأعمال تهدد المباني الاسلامية ذات الطابع التاريخي .

ان جميع هذه الأعمال مع الكثير من غيرها ونتيجة لاثرها على السلم والاستقرار في المنطقة ، تدل مرة أخرى على أن الجمعية العامة ومجلس الأمن ينبغي أن يتخذا التدابير الفعالة لحمال اسرائيل على أن تنسحب فوراً وتما من الأراضي التي احتلتها على نحو غير مشروع .

وعلاوة على ذلك ، فان اللجنة في اطار اختصاصاتها قد حضرت مؤتمرات دولية واجتماعات أخرى تناولت قضية فلسطين . فقد أسهمت في مؤتمر القمة الثالث للدول الأعضاء في المؤتمر الاسلامي والذي عقد في الطائف من ٢٥ الى ٢٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، ومؤتمر وزراء خارجية الدول فيير المناهزة الذي عقد في نيودلهي من ٩ الى ١٣ شباط /فبراير ١٩٨١ ؛ واجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في دمشق من ١١ الى ١٥ نيسان /ابريل ١٩٨١ ، والمؤتمر الدولي للعقوبات ضد جنوب افريقيا ، والمؤتمر الثاني عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية الذي عقد في بغداد من ١ الى ٥ حزيران /يونيه ١٩٨١ ، والدورة السابعة والثلاثين لمجلس الوزراء والدورة الثامنة عشرة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية اللذين عقدا في نيروبي من ١٥ الى ٢٦ حزيران /يونيه ١٩٨١ .

(السيد ساري ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

ان اللجنة قد أعلنت خلال هذه المؤتمرات ، توصياتها ووسائل تطبيقها . ومن الأمور التي
تبعث على الافتباط أن عرض المشكلة الفلسطينية على نحو موضوعي كان يلقي ترحيبا في جميع المحافل
وقد أدى ذلك الى اتخاذ قرارات ملائمة . ان وفدا من اللجنة قد استقبله السيد ياسر عرفات رئيس
اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي انتهز هذه الفرصة لكي يجدد ثقته بالأمم المتحدة
من أجل تسوية عادلة شاملة لقضية فلسطين .

وقد عقدت ندواتان للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين ، وكان موضوعهما الرئيسي هو
" الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني " ، وقد عقدتا من ١٠ الى ١٤ آب / اغسطس ١٩٨١
ومن ٣١ آب / اغسطس الى ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ في كولومبو وهافانا على التوالي .

ان المشتركين في هاتين الندواتين قد أقرروا بأنه لا يجب قبول أي حد لحقوق الفلسطينيين
غير القابلة للتصرف كما حددت في القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وقبلتها أغلبية الدول الأعضاء
بمنظمتنا . كما أنه لا يمكن قبول أي خروج على المبادئ الأساسية التي أعاد المجتمع الدولي تأكيدها
والتي تشكل أساس تسوية عادلة دائمة لقضية فلسطين .

وفي ضوء الحقائق والملاحظات التي أشرت اليها توا ، ترى اللجنة أن كل بحث لقضية
فلسطين ينبغي أن يستند الى المبادئ الأساسية التالية .

أولا ، ان قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط ، ولا يمكن أن تفكر في أي حل
لمشكلة الشرق الأوسط ان لم تؤخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

ثانيا ، ان تحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في عودته الى دياره وفي
تقرير مصيره وحقوقه في الاستقلال والسيادة الوطنية ، كل ذلك سوف يسهم في حل أزمة الشرق الأوسط .

ثالثا ، ان اسهام منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثل الشعب الفلسطيني ، على قدم
المساواة مع الأطراف الأخرى على أساس قراري الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د-٢٩) و ٣٣٧٥ (د-٣٠)
لا فنى عنه في كل مرة تبذل فيها جهود وتنظم اجتماعات ومؤتمرات بشأن الشرق الأوسط تحت رعاية
الأمم المتحدة .

رابعا ، ان الحصول على الأراضي بالقوة فير جائز وينبغي على اسرائيل أن تنسحب كلياً
من الأراضي العربية المحتلة .

وأخيرا ، فان الفهم الأوسع نطاقا للقضية العادية لشعب فلسطين ينبغي السعي اليه .
ان اللجنة توصي الجمعية العامة بأن تطلب من جديد من مجلس الأمن أن يتخذ بسرعة
جميع التدابير اللازمة لتنفيذ تلك التوصيات بطريقة ايجابية .

وكما لاحظ الممثلون ، فان هذه التوصيات خالية من كل صور المواجهة أو الاتهام ؛ بل هي
باسم الصداقة والسلام تعتبر الوسائل والطرق الملائمة التي تسمح لشعب فلسطين بأن يمارس حقوقه
في القابلة للتصرف . ولذلك ، فان اللجنة توجه نداءً ، وبشكل خاص الى اسرائيل ، حتى تلتزم
بدقة ودون تأخير بقرارات منظماتنا ذات الصلة بالحقوق فير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني كما
سبق تحديدها ، ان السلم في تلك المنطقة يبدأ بهذه المرحلة . والى جميع الأطراف المعنية ،
فان اللجنة توجه نداءً حتى تتغلى عن الانفعالات وعن المطامح وتخصص عبقريتها وخيالها وقدرتها
الابداعية لتسوية عادلة وشاملة لمشكلة الشرق الأوسط التي تعتبر قضية فلسطين نواتها الرئيسية
وان المجتمع الدولي ينبغي أن يساعدنا في ذلك .

اننا نعترف أنه بجانب الأمم المتحدة هناك مبادرات وأساليب جديدة ونداءات قد تم توجيهها
وكلها تنبعث من الرغبة في التوصل الى حل عادل لقضية فلسطين . ودون التخلي عن المبادئ التي
سبق ذكرها ، ينبغي دراسة تلك المعطيات وتحليلها واستخلاص النتائج اللازمة منها .

ان جمعيتنا قد اتخذت قراراً بعنوانه " عام للسلم ، وشهر للسلم ، ويوم للسلم " . ونحن
نأمل في أن تكون قضية فلسطين هي من أول من يستفيد من الأحكام النبيلة لهذا القرار . ولتحقيق
هذا الهدف ، فانه ينبغي على اسرائيل - وانني اتحدث اليها بصفة خاصة - أن تستجيب لنداء
أحد أبنائها الذي أسهم كثيراً في انشائها وهو ناحوم جولدمان الذي قال مايلي أثناء حديث نشر
في ٥ تموز/يولية ١٩٨١ :

" ليس من الخير لرجل سياسي ألا يغير رأيه بتاتا . ولكن هناك موقف تمسكت به منذ
كان لدى سبعة عشر عاماً : وهو أنه دون اتفاق مع العرب ، لن يكون هناك مستقبل للدولة
اليهودية . وألمي الكبير هو أن الشعب اليهودي بأسره - وخاصة اسرائيل - ستتوفر له
الحكمة والشجاعة لتغيير اتجاه سياسته " .

وكما كان في الماضي فان اللجنة سوف تبذل قصارى جهدها لتسهم في عودة السلام الى تلك المنطقة ، وهي تشيد بالأمين العام للأمم المتحدة السيد كورت فالدهايم للجهود التي مازال يبذلها من أجل تسوية عادلة وشاملة لمسألة فلسطين . ان اللجنة تقدر حق التقدير التعاون والتفاهم من قبل السيد ويليام هوفوم وكيل الأمين العام وكذلك من قبل المكتب الخاص بالحقوق الفلسطينية الذي يشرف عليه السيد السفير يوفاسوندرام الذي قدّم الينا المعونة هو وزملاؤه مما ساعدنا على أداء مهامنا .

وتمتقد اللجنة أن مساعدة الجمعية العامة وكل من لديه رغبة صادقة ، سوف تشجعنا على أن نبذل قصارى جهدها لأداء المهام التي أنيطت بلجنتنا من قبل الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انني أطلب من مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف سعادة السيد فيكتور غوسي من مالطة أن يقدم تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة A/36/35 .

السيد غوسي (مالطة) ، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، (الكلمة بالانكليزية) : انني أضع رسميا أمام الجمعية العامة تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمقتضى القرار ١٦٩ / ٣٥ (جيم) . ان هذا التقرير يتبع نفس النمط التقليدي ؛ وهو العرض السابع على التوالي لأنشطة اللجنة منذ انشائها . وفي قيامي بمهمة اليوم ، فاني لن أكون صادقا اذا لم أعترف بأننا نشعر أننا قد قمنا بهذا من قبل . ان مسألة فلسطين التي لاتزال تحيرنا حتى هذا اليوم قد عرضت لأول مرة أمام هذه الجمعية في عام ١٩٤٧ . وفي تلك السنة ، فان الأمم المتحدة اعترفت بحق الشعب العربي في فلسطين في دولة مستقلة جنبها الى جنب مع الشعب اليهودي .

ويسجل التاريخ أن القرار ١٨١ (د - ٢) قد نفذ بشكل جزئي فقط وان القرارات التالية له قد أهملت بشكل كبير . ان هذا الحذف ينطوي على حقيقة مؤداها أن عمر هذه المنظمة قد توازى مع يأس ليس له نهاية لشعب فلسطين . ان شقاءه يتعارض بشكل سافر مع الانجازات الجماعية لتصفية الاستعمار .

ورغم الصوت الوحيد الذي يرفض الاعتراف بذلك والذي في وقت ما وصل الى حد انكار وجود أكثر من أربعة ملايين فلسطيني ، فاننا نذكر وجود أولئك الذين تنكر عليهم حتى اليوم المبادئ المقدسة التي يفترض أنها عالمية للحقوق المتساوية وتقرير المصير للشعوب . ان هذا هو السهم الذي يجب أن تصحده اللجنة مع احترام المقررات السابقة للجمعية العامة . ولذلك من الطبيعي أن ينصب التركيز الأساسي للجنة وعملها على استعادة الحقوق المحددة التي أنكرت على الشعب الفلسطيني لفترة طويلة .

وبعد أن أصدرت في السنوات الأولى لانشائها توصيات شاملة من أجل حل سلمي بعيداً عن ضغط الأحداث المباشرة ولبناء الأساس للمستقبل ، فان اللجنة في السنوات التالية تركت الخيارات السلمية مفتوحة وراقبت الموقف في الأراضي المحتلة وأعدت دراسات متعمقة بشأن الجوانب المختلفة لمسألة فلسطين وشجعت العمل الايجابي من جانب مجلس الأمن .

وفي محاولة للحصول على قبول أوسع نطاقاً لتوصياتها من أجل حل منصف لهذه المشكلة المؤرقة ولتمهيد الطريق ، فان اللجنة في هذا العام قد خرجت عن طريقها لكي تشجع آراء الدول الأعضاء وخصوصاً آراء الأطراف الذين يعينهم الأمر بشكل مباشر وأعضاء مجلس الأمن . ان عدد المراقبين الذين تابعوا عمل اللجنة مرة أخرى ، قد زاد نتيجة لذلك . ان الأحكام المسبقة والأفكار الخاطئة والتمييز والتشويهات التي تحيط بمسألة فلسطين في كثير من الدوائر ، لم تسهل عمل اللجنة . اننا لانزال نواجه هذه المشكلة ولكننا تمكنا من استعادة بعض التوازن في تدفق المعلومات .

وقد حدث مؤخراً على سبيل المثال أن نشرت إحدى الدوريات مقالا عن " منطقة خالية في الشرق الأوسط " . وقد أثبت هذا المقال بشكل حاسم أن :

" شبكات الولايات المتحدة يمكن أن تعبر عن المنظور الاسرائيلي أكثر من تعبيرها عن اهتمامات الفلسطينيين " .

ولذلك فان اللجنة كانت مهتمة على وجه الخصوص بتقديم دراسات شاملة وموضوعية بشأن مسألة فلسطين لتنوير الرأي العام العالمي وخاصة في تلك البلدان التي تحتاج الى ذلك أكثر من غيرها . وفي

هذا الصدد ، فان اللجنة تقدر العمل القيم الذى تم تحقيقه من جانب الوحدة الخاصة بحقوق الفلسطينيين . وعلاوة على الدراسات المتعمقة التي نشرت في العام الماضي ، هناك دراسة جديدة بعنوان "الأطفال الفلسطينيون في الأراضي المحتلة" صدرت هذا العام ، وهناك أيضا دراسات أخرى في مرحلة متقدمة من الاعداد .

ان تفويض اللجنة الأخير لعام ١٩٨١ قد حدد في القرارين ES-7/3 و ١٦٩/٣٥ . ان تقرير هذا العام يهين جميعا مباشرا للعمل الذى تم وفاء لهذا التفويض . ومرة أخرى خلال هذا العام ، فقد قامت اللجنة بدقة برصد الموقف في الأراضي المحتلة . وهناك أعمال عدة قامت بها اسرائيل ، والتي في رأى اللجنة ، تنتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وقد أبلغت بعد ذلك الأمين العام والى رئيس مجلس الأمن .

ان الخطورة والنطاق والأثر التراكمي لهذه الانتهاكات المنهجية لاسرائيل ، تتضح من حساب أنه منذ عام ١٩٦٧ فان الاسرائيليين قد نشر عنهم أنهم اشتروا واستحوذوا على أكثر من ٣٧٠٠٠ "أكر" في الضفة الغربية . وفي أيار/مايو من هذا العام ، فان جريدة "جبروزاليم بوست" قد نشرت أن "بينين" قد أكد ، كرئيس لوزراء اسرائيل ، أنه لن يكون هناك انسحاب على الاطلاق من الأراضي المحتلة . ان أى مراقب يتحلى بالموضوعية لن يشك في أن الاتجاه الرئيسي لسياسة اسرائيل في الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧ ، قد نحا الى استيائها كجزء مكمل لأراضي اسرائيل وهذا شبيه بالضم الذى طبق على القدس الشرقية .

ان ادعاء اسرائيل بشأن الأراضي المحتلة والمستوطنات التي أقامتها هناك ، قد استهدف بشكل متعمد تفويض أسس الحياة الجماعية العربية وهي : الأرض والمياه والقيادة .

ان الرقابة المتعسفة على المياه والكهرباء ، تزيد من شدة تأثير باقى الأرض التي لم يستحوذ عليها . ان السكان العرب يتم النيل منهم باستمرار ، ويتم قمع الصحف اليومية وهدم المنازل ، كما أن المجتمعات العربية يتم عزلها بطريقة منهجية عن طريق اقامة أكثر من مائة من المستوطنات الاستراتيجية . ويبدو أن هذه هي سياسة اسرائيلية متعمدة تستهدف احباط أية محاولة وطنية لخلق استمرارية اقليمية وسياسية في الأراضي المحتلة .

وبالاضافة الى ذلك ، هناك تقارير خطيرة عن خطط رسمية لتقليل خطورة استيعاب عدد كبير من السكان العرب عن طريق الطرد الاجبارى لحوالى مليون من السكان العرب من الاراضى المحتلة . ان هذا السجل المحزن للقمع الاسرائيلي قد تسرب من مؤسسات ذات اطلاع واسع ، حيث يتم القمع لاحتجاجات الطلبة بمعرفة السلطات العسكرية من خلال الاجراء القاسى باغلاق جامعة " بيرزيت " .

وقد حاولت اسرائيل أن تضيف طابع الشرعية على مضاعفة عدد المستوطنات ، ولكن هذه المستوطنات شجيت من جانب هذه المنظمة ومن قطاع كبير من الرأى العام العالمى المستنير . وفي الواقع قانه ابا ن الدورة الاستثنائية الطارئة بشأن قضية فلسطين في العام الماضى ، كانت هناك أغلبية ساحقة تتمثل في ١٠٧ من المتحدثين الذين شاركوا في المناقشة العامة بالجمعية ونددوا بهذه التوسعية .

ومع هذا ، فانه رغم الشواهد الكبيرة بعكس ذلك ، فقد كان هناك دائما ذلك التحايل ومازلنا نسمع أصواتا منفردة للقوى العظمى تلاحظ أن استعمار اسرائيل للضفة الغربية ليس أمرا " غير مشروع " . وهذه الآراء الخاطئة تبين العقبات التي توضع في طريق حل عادل لمسألة فلسطين .

ان اسرائيل تحاول التخفيف من النقد بالاشارة الى الضفة الغربية " كمنطقة تحت الادارة " مؤملة أن تتخطى المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ التي تمنع " النقل الفردى أو الجماعى بالقوة " من أوالى أرنى محتلة . وهناك تلاعب آخر بالكلمات يتضمن " اقفال " كأمر مقابل للاستيلاء على الأراضى العربية أو " تكثيف " المستوطنات الاسرائيلية .

وفي الواقع ليس هناك عضو في المجتمع الدولى يمكن أن يخدعه مثل هذا التلاعب اللفظى . فان حقيقة الموقف أن سياسة اسرائيل التعسفية في الأراضى المحتلة بصورة غير مشروعة ، قد أحدثت زيادة في رصيد المرارة بين الطائفتين ، وهناك قلق متزايد لدى المراقبين الموضوعيين بالنسبة لما يمكن أن ينظر اليه الساسة الفلسطينيون وغيرهم من الزعماء على أنه " زحف نحو الضم " ويبدو أن هناك جهودا اسرائيلية متعمدة تجرى بهدف اعاقه أى احتمال لحل معقول بينما ينظر العالم الى ذلك في ضيق .

وفي تشرين الأول / اكتوبر من هذا العام ، فان حكومة الائتلاف الاسرائيلية قد وافقت على خطة ، عن طريقها نجد أن سلطة مدنية سوف تدير حياة ١٢ مليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد نشرت صحيفة " الفجر " وهي صحيفة فلسطينية أسبوعية تصدر في القدس باللغة الانكليزية مقالا افتتاحيا نقديا علقته فيه بما يلي :

" من الواضح تماما أن الفلسطينيين غير مهتمين لأنهم لا يرون أى تغيير بناءً في السياسة الاسرائيلية ، ولا يهتمون لحقيقة أن الملابس المدنية سوف يرتديها الضباط العسكريون الذين تعودوا تغيير ملابسهم لتتواءم مع وظائفهم في الضفة الغربية " .
وفي تقريرها ، فان اللجنة تذكر الجمعية بقوة ، بأنه فيما يتعلق بإنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة علاوة على الوضع القانوني للقدس ، فان آراء المجتمع الدولي بأن عمل اسرائيل يمد غير مشروع ، كانت شبه اجماعية . ومع ذلك فان الاحصاءات الحديثة توضح بجلاء التججيل الكبير بخطط اسرائيل للاحتلال بالقدس . وعلاوة على ذلك فان الاذاعة الاسرائيلية قد اذاعت في ٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١ أن رئيس الوزراء بينين سوف يعقد اجتماعات وزارية قريباً في القطاع العربي السابق من المدينة . ان مثل هذه الأعمال ليست استفزازية بدرجة عالية فحسب ولكنها لسوء الحظ تموى بشكل خطير أية جهود دولية مستقبلية حول مصير مدينة القدس كجزء من التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط .

وتركز اللجنة على اعتقادها العميق بأن قضية فلسطين لا يمكن أن تبقى دون حل . فحتى الان لم يعمل شيء ، سوى القمع والطرده والاحتواء . ان مفهوم الادارة الذاتية الذي تحاول اسرائيل فرضه ، لا يشكل أملاً حقيقياً بالنسبة للمستقبل . ان محاولة اسرائيل لاقناع القادة العرب بقبول الحكم الذاتي في مناطق معينة ، لم تقابل بحرارة . ان ما يسمى بواجهة " الحكم الذاتي " ليس صلباً ، لأن الدولة الخاضعة ليست بدىلاً لتقرير المصير . ان استمرار الاحتلال وطرده القادة السياسيين من المنطقة وزرع المستوطنات وكل هذه التكتيكات ، تشكل وصفاً خاطئاً تؤدي الى الكراهية ، وهي تتنافى تماماً مع السعي الى السلام .

ان القصف الدورى للبنان الصديق ، يعد مؤشراً واضحاً على افلاس سياسة اسرائيل في الشرق الأوسط . وقد زارت بعثة من مكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز لبنان بعد الهجمة الوحشية الأخيرة في آب / اغسطس من هذا العام . وفي تقريرها قالت تلك البعثة ما يلي :

" لقد رأيت البعثة العرب يرتسم على وجوه الأسر ، الرجال والنساء والأطفال ، في النوافذ والشرفات وكذلك على وجوه الناس في الشوارع " .
ولقد انتهكت اسرائيل سلامة أراضي لبنان مرات متكررة ، في تحد للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة والرأى العام العالمي . ولذلك تشير اللجنة مرة أخرى الى الحاجة الملحة الى محاولة صادقة شاملة لعكس هذا الاتجاه المؤدى الى انفجار جديد للعنف .
وفوق كل شيء ، فان اللجنة تشعر باضطرابها الى تكرار ما هو من الأساسى والواضح والديمقراطى والمشروع . فدون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لشعب فلسطين لن تكون هناك تسوية منصفة ودائمة لقضية فلسطين . وليس من الحق أو من الناجح عمليا أن نتفاوض حول مستقبل فلسطين دون وجود قادة فلسطين .

كيف يمكن لأى مدافع عن الديمقراطية أو مناصر لحقوق الانسان أو مؤمن بنظريات المنطق ، أن يدعو الى هذا الفرض الخاطى ؟ وكمن الأرواح ستضيق قبل الاقرار بهذه الحقيقة الأساسية ؟ .
ويسعدنا أن نلاحظ أن تقدم المد باضطراب وثقة نحو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، يبين عمق آخر قلاع المعارضة . ان الشكاوى المشروعة للفلسطينيين ، تكتسب اعترافا واسعا في عواصم العالم . ان استبعاد ممثلي شعب فلسطين من أية مفاوضات والتصرف كأنهم غير موجودين ، يمثلان محاولة لهروب من الحقيقة . وتسجل اللجنة بارتياح أن دولاً متزايدة تفتح أبوابها لممثلي منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي الفقرة الثالثة من منطوق القرار ١٦٩/٣٥ (جيم) ، فان اللجنة مخولة في أن تحضر المؤتمرات الدولية وأن تقدم تقريرا عن أنشطتها . ان تقرير اللجنة يقدم التفاصيل عن المؤتمرات التي شهدتها والزيارات التي قامت بها ، ومرة أخرى فقد زاد العدد عن الأعوام السابقة . ان هذه الأنشطة التي أعدت اعدادا جيدا ، تمكن اللجنة من نشر المعلومات عن عملها وتوصياتها وتقييم التقدم ، وأن تجمع الدعم العام لتنفيذ تلك التوصيات . ويشجع اللجنة المستوى العالى من التأييد الذى منح لعملها والاهتمام التفصيلي الذى أعطي لمشاكل فلسطين والشرق الأوسط في هذه المؤتمرات التي حضرتها والتعاطف التلقائى الذى أعرب عنه تجاه الفلسطينيين الذين فقدوا ديارهم .

وبالإضافة الى ذلك وتمشيا مع الفقرة ٢ من القرار ٦٥/٣٤ (دال) ، فان هناك حلقتين
دراسيتين عن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني قد عقدتا في ١٩٨١ في سرى لانكا
وكوبا ، وقد كانتا الحلقتين الثالثة والرابعة من سلسلة حلقات بشأن هذا الموضوع . وتشعر
اللجنة بأن هاتين الحلقتين الدراسيتين كانت لهما وظيفة اعلامية قيمة وقد ولدتا تدفقا صريحا
مفتوحا للأفكار بشأن قضية فلسطين . ان التقارير تعتبر قيّمة حتى أنها قدمت كملاحق لتقرير اللجنة
ذاتها . وهناك برنامج للأنشطة المنتظرة في العام القادم .

(السيد غوسي ، مقرر اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

وأخيرا ومن الأكثر أهمية ، ان هذه اللجنة قد قررت مرة أخرى أن تدفع بتوصياتها الى مكان
الصدارة ، وقد تلقت هذه المصادقة السنوية للجمعية العامة منذ الدورة الواحدة والثلاثين أي منذ
سنة أعوام . ان هذه اللجنة تشعر بأن هذه التوصيات صحيحة اليوم كما كانت من قبل ، ولكنهم
بطبيعة الحال أصبحت أكثر الحاحا . وتذكر الجمعية العامة بأنها تقوم على الاحترام الكامل وطلب
المقررات التي اتخذت في هذه المنظمة ، وهي تستهدف على وجه التحديد اشتراك الامم المتحدة
في التوصل الى حل سلمي لقضية فلسطين التي هي العنصر الأساسي المكون لحسم مسألة الشرق
الأوسط والنزاع فيه .

وإزاء مد الرأي العام اليقظ ، فان هذه الحقيقة أصبحت أكثر تأثيرا في الأعوام الأخيرة ،
وهناك ثلاثة رؤساء للولايات المتحدة قد أوضحوا ذلك أيضا . لقد بينوا أن العامل الأساسي لحل
مشكلة الشرق الأوسط ليس ادخال الكثير من الأسلحة بل حل قضية فلسطين . ان الجهود الدبلوماسية
لمنظمة التحرير الفلسطينية والمبادرات التي اتخذت والاقتراحات التي قدمت من جانب منظمات
دولية وأطراف ثالثة ذات تأثير علاوة على جهود أخرى ، تضيف دفعة ذات قيمة ومغزى للبحث عن
حل سلمي دائم . ان اللجنة قد سجلت أنها ترحب وتشجع هذه المبادرات وانها تتابعها باهتمام .
وتود اللجنة أن تبين وأن تؤكد مرة أخرى على أن توصياتها تعترف بحق الوجود لجميـع
الدول في المنطقة وليس بأقل من ذلك الدولة الفتية فلسطين عندما تقام انا رفبت في ذلك . ونحن
نؤكد على أن تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في العودة الى دياره وتقرير المصير والاستقلال
والسيادة الوطنية ، يسهم بشكل ندي مغزى في حل نزاع الشرق الأوسط .

ولهذا السبب فان اللجنة قد طرحت برنامجا لا يتجاهل التعقيدات المتشابكة للموقف ،
ولكنه يسمح مع ذلك بتنفيذ ممارسة تدريجية وسلمية من جانب الفلسطينيين لحقوقهم المشروعة . وقد
أكدنا على الدوام دور الأمم المتحدة في أن ترأس الطريق للتوصل الى حل سلمي خصوصا وأن هذه
المنظمة قد اشتركت في السعي الى حل لقضية فلسطين منذ انشائها . ومرة أخرى لا بد وأن نؤكد
على الدور الحيوي الحاسم لمجلس الأمن وخصوصا بالنسبة الى أعضائه الدائمين في هذه العملية .
كذلك ، فاننا نعرب عن القلق لأن هذا الجهاز حتى الآن لم يتمكن من التوصل الى مقرر
بنسأء حول هذا الأمل ، وهذا الجدار الكبير من التقاعس أو عدم ايجاد الحل الفعال له آثار ليس
فقط على شعوب الشرق الأوسط بل على مؤسسات المنظمة نفسها .

(السيد غوسي ، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

ان الاحباط الذي نشعر به ، يجعلنا نتساءل الى أي مدى يمكن للجنة تابعة للأمم المتحدة أن تستمر في التقدم بتوصيات يصادق عليها بشكل كبير مرارا وتكرارا من جانب الجمعية العامة ثم يتم تجاهلها بشكل سافر ولا تنفذ ؟

ان رغبة الأمم المتحدة فيما يتعلق بشعب فلسطين ، قد تم الاعراب عنها مرارا وتكرارا ، فسنويا تستجمع قوة متزايدة ولكن صوتنا الجماعي مازال لا يلقى آذانا صاغية عندما يصل الأمر الى التنفيذ . ان مؤسسات هذه المنظمة يتم تجاهلها وذلك فانها تفقد مصداقيتها وهذا الفقدان لن يؤدي الى شيء ايجابي لجهودنا في المستقبل .

اننا نعرف جميعا أن الاحداث في الشرق الأوسط لم تكن في الماضي ولن تكون في المستقبل تنتظر عملا بناء وحاسما من مجلس الأمن . ان تعنت دولة واحدة وعدم قدرة عضودائم في مجلس الأمن على مواجهة الحقائق النابعة من الموقف ، سوف يسهم في اشعال الشرارات الموجودة فعلا في المناخ المتفجر في الشرق الأوسط . ان المجتمع الدولي يخطط بشكل سلمي للمستقبل ولكن في الأروقة نجد أن هناك آراء مختلفة .

ان مسألة ومفهوم أن مشكلة فلسطين يمكن حلها عن طريق عكس الأولويات ومحاولة تسوية قضية فلسطين على أساس الاتفاق على أمن الشرق الأوسط ، يتجاهل جوهر المشكلة والحقائق والعوامل الثابتة للموقف . وانا استمر تجاهل هذا الجانب ، فلسوء الحظ سوف يكون النزاع العربي الاسرائيلي علامة مميزة للسياسات الدولية في الاعوام القادمة . ان المطامح المشروعة للشعب في تقرير المصير ، سوف يتم القضاء عليها بشكل قاس وسوف يشعر المجتمع الدولي بالحنق ازاء ذلك .

ان الموضوعات الرئيسية للسياسة الحالية في الشرق الأوسط ، تتركز على تهيئة قسم متزايد من الأسلحة فائقة التطور للمنطقة والتزام اكبر للقوة واشتراك أعمق لمن يلعبون أدوارا سياسية في شؤون تلك المنطقة .

ان الاحصائيات تبين الحجم الكبير لتكدس الأسلحة في الشرق الأوسط . وخلال الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٠ ، هناك خمسة من بلدان الشرق الأوسط وحده قد شكلت ما يزيد عن ثلث الأسلحة الرئيسية التي تم استيرادها من جانب البلدان النامية . وهنا فاننا نسمع الكثير من الحديث كأن حل المشكلة الانسانية يتلخص في المزيد من الأسلحة .

(السيد غوسى ، مقرر اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

وفي هذا السناريو ، فان شعب فلسطين يعامل كمجرد " لعب " في أيدي من يقومون بالسياسات العليا في العالم ، ويعاني من النفي أو السيطرة عليه في أرضه وهناك محاولة من أطراف ثالثة ومن هذه المنظمة لكي تلعب دورا بناءً في التوصل الى تسوية منصفة ولكنها لم تنجح ، وهذا يوقعنا في أيدي المتطرفين ويشكل طريقة لعودة الأزمة .

والنسبة الى أجزاء كبيرة من الضفة الغربية وقطاع غزة ، فاننا نجد أن اسرائيل تواصل ابتلاعها . وفي هذا الصدد فان محاولة التوصل الى تسوية سلمية سوف تضيع . ان ظهور نيّة اسرائيل في تفضيل اختيار الأرض على السلام ، لا يعتبر سياسة خاطئة أخلاقيا وغير قابلة للتنفيذ قانونا فحسب ولكنه سيفرض على الحكومات الاسرائيلية المتتالية الالتزام بالحفاظ على حكم استعماري على أكثر من مليون فلسطيني ، وسوف يولّد نيران زعزعة الاستقرار والعنف ، ويجعل حياة الفلسطينيين غير محتملة ، بل ويقوّض موقف اسرائيل في أعين المجتمع الدولي . ان في ذلك دعوة الى النزاع ، وبينما نجد أن توصيات اللجنة تعكس ذلك فهي وصفة مشرفة للسلم .

ولكن فيما يتعلق بتوصيات اللجنة ، فانه بيد واننا ندر في حلقة مفرغة . ان الموافقة يتبعها عدم العمل بشكل مؤكد مثل تتابع الليل والنهار ، وسنة بعد أخرى يتكرر النمط نفسه . وقد حثت اللجنة ، وفسرت وساق الحجاج وقدّمت سنويا القضية العادلة لشعب فلسطين من أجل تقرير المصير والاستقلال استجابة للتقويض الذي منح اليها من الجمعية العامة .

ولقد قدمت برنامجا يشمل هذه الحقوق ، اذا طبق سوف ينجح في ممارسة سلمية . واننا مقتنعون بأن العمل الايجابي بالنسبة لتوصيات اللجنة من جانب مجلس الأمن ، من شأنه خلق الخطوات الصليبية اللازمة للبحث عن سلم دائم وعادل في الشرق الأوسط . وعلى وجه الخصوص فان اللجنة تود أن تذكّر بالموافقة القوية ابان الدورة الاستثنائية الطارئة في العام الماضي بالنسبة الى حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته الخاصة المستقلة ذات السيادة .

وازاء هذا الموقف وكمجأ أخير ، فان اللجنة تشعر بأنه لا بد وأن توصي الجمعية العامة بأنه اذا لم يقيم مجلس الأمن بحسم الأمر على نحو يتسم بالعزم ، فلا بد من عقد مؤتمر دولي بشأن قضية فلسطين في المستقبل القريب ، وسوف يتطلب المؤتمر اعدادا ملائمة ، وينبغي أن يكون

٢٩-٣٠ (السيد فوسي ، مقرر اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

هدفه هو القيام بتقييم حديث للموقف في فلسطين وضمان التنفيذ الفعال للخطوات العملية اللازمة
لإعادة الحقوق الفلسطينية التي تمت الموافقة عليها دولياً . ان هذا قد يبدو مطلباً كبيراً ، ولكن
المطلوب لا يقل عن ذلك طالما انه في الوقت الحالي يبدو أن التأجيل قد أصبح هو الطابع
السائد .

(السيد غوسي ، مقرر اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

اننا بعدم مواجهة الحقائق العنيدة بشأن هذا الموقف الذي يدعو الي اليأس بشكل متزايد
انما نفتح الباب لزيادة عدم الاستقرار والشقاء والعنف . وان اللجنة لتحت على ان هذه المسألة
الحادة الملحة لن يتم حلها عن طريق النزاع بل بقوة الحكمة والعدل . ان مطلب شعب فلسطين
للاعترا ف بحقوقه الثابتة ، انما يتمتع فعلا بتأييد واسع النطاق . لقد تم تحديد الحقوق ، ولكن
ممارسة هذه الحقوق قد تم انكارها بقسوة . وسيؤدي التأخير الي تردى الموقف وزيادة المعاناة
واليأس . وكما أوضح فلسطيني بارز " ما هي قيمة الانسان اذا لم يكن له وطن ولا علم ولا عنوان ؟
أي قيمة لهذا الانسان ؟ " .

من المفهوم ان هذه المشاعر القوية سوف تتعكس في مناقشتنا ، ومن الواضح ان بعضها سيكون
لانعا ، ولكن تبادل الكلمات العنيفة ينبغي ألا يحول انتباهنا عن الالتقاء الدولي واسع المدى القائم
بشأن اعادة الحقوق المعترف بها للشعب الفلسطيني ، تلك الحقوق التي لم يتم الوفاء بها حتى
الآن والتي ينبغي أن تتركز جهودنا عليها .

لذلك ، كان لزاما على اللجنة ان تحت مرة اخرى الجمعية العامة على أن تدرس هذه المفارقة
بدقة وبشكل بناء . ان معاناة شعب فلسطين يمكن تخفيفها وان قوة الدفع لعطية السلم في المنطقة
يمكن استعادتها . ويمكن ضمان الأمن لجميع البلدان في المنطقة ، اذا ما كان كل منا هنا مستعدا
لأن يعترف بأوجه القصور وأن يواجه التحدي بالنسبة لقدراتنا الجماعية .

لقد قطعت اللجنة شوطا طويلا لكي تأخذ آراء جميع الأطراف في الاعتبار وان تقترح حلا يأخذ
في الاعتبار اهتمامات أطراف المشكلة . لقد حان الوقت - بل انه تأخر - كي يقوم كل من يحترم قيم
حقوق الانسان والحرية والسلم بالعمل بكل حزم على دعم مجلس الأمن ، وعلينا ألا نتردد كثيرا ، لأن
التردد في مواجهة الظلم انما هو خطأ فاحش .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : المتحدث التالي هو مراقب منظمة التحرير الفلسطينية .

وانني اعطيه الكلمة وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٧ (د-٢٤) الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني /

نوفمبر ١٩٧٤ .

السيد فاروق قدومي (منظمة التحرير الفلسطينية) : شهدنا هذا الصباح محاولة

لاعاقه مسيرة مناقشة أعمال هذه الجمعية . فهذا جزء هذه الجمعية العامة التي منحت هذا الكيان
عضويته . ولدنا مثل في العربية يقول :

ان أنت اكرمت الكريم ملكته . . . وان أنت اكرمت اللئيم تمردا

السيد الرئيس ، يسعدني أن استهل كلمتي بتقديم تهاني الحارة لكم بمناسبة انتخابكم رئيسا
لهذه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والثلاثين . ان في انتخابكم لهذا الموقع
الرفيع دلالة واضحة لما يتمتع به بلدكم العراق الشقيق ، الذي تربطنا به أواصر القومية الواحدة
والتاريخ الواحد ، من تقدير دولي كبير . كما انه يعكس ما لشخصكم الكريم من مكانة تشهد عليها
خبرتكم وحنكتكم وحسن درايتكم ، مما يؤكد قدرتكم على القيام بمهمتكم على أكمل وجه .

وفي هذا المقام ، أحيي رئيس الجمعية العامة في دورتها السابقة ، وأشيد بإدارته وحكمته
وبالكفاءة التي ادار بها أعمال الجمعية فاستحق الثناء والتقدير . ولا يفوتني التوجه بالشكر والتقدير
لمعالي الأمين العام الدكتور فالدهايم على جهوده المستمرة لحل المشاكل الدولية وترسيخ المبادئ
التي انشئت هذه المنظمة من اجلها .

ويسرني ان أضم صوتي الى أصوات من سبقوني من رؤساء الوفود في الترحيب بانضمام فانواتو
وبليز وانتيغوا وبربودا كأعضاء جدد في الأمم المتحدة ، وكلي ثقة بأنها ستسهم مع سائر الأعضاء في
العمل على تحقيق الأهداف السامية لهذه المنظمة الدولية .

في هذه الدورة ، يكون البند المتعلق بقضيتنا ، قضية فلسطين ، قد أكمل السنة السادسة
والثلاثين ، وهو لا يزال معلقا على جدول أعمال هذه الجمعية الموقرة ينتظر الحل .

تلقتي هنا ، مرة كل سنة ، وأحيانا أكثر من مرة واثنين ، نتحاور ونناقش ثم نصوغ القرارات ،
نقرها بأغلبية ساحقة ، نودعها الأمانة العامة ، وننتظر ، ولكن دون جدوى .

الحبر على الورق شيء ، وما يمارس على أرض الواقع شيء آخر ، بل هو النقيض لكل ما يتم عليه
من اتفاق وتراخي داخل جدران هذه القاعة .

دولة واحدة لا غير هي المسؤولة عن هذه المأساة ، هي الولايات المتحدة الأمريكية التي تصر

على استخدام نفوذها وهيمنتها لتعطيل دور هذه المنظمة وشمل قدرتها على وضع قراراتها موضع التنفيذ . هذه حقيقة لا تحتاج الى أدلة أو شواهد . ملف قضية فلسطين يشرح بمشروعات القرارات المتوازنة والمعبرة عن الضمير الدولي والمرفوضة في الوقت ذاته بسبب " الفيتو " الأمريكي .

لا يهمني في هذا المجال الإشارة الى مواقف الكيان الاسرائيلي الصهيوني ، وهو مضرب المثل في التعنت والخطورة والتحدى ، لأنه لولا موقف الولايات المتحدة الامريكية لما كان باستطاعة " اسرائيل " ان تقف مثل هذه المواقف ، بل انه لولا الولايات المتحدة الامريكية لما كانت " اسرائيل " ولما بقيت حتى لو لم يمسها حجر ، مهما كابر غلاة الصهاينة وادعوا القدرة على البقاء . ان " اسرائيل " معدة ومخلب ، أما فمها الذي يطعمها فهو هنا في نيويورك ، والعضل الذي يحرك مخلبها فهناك في واشنطن .

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ، تظن أن عنصر الزمن يمد أجل المأساة سنة أو سنتين، عقدا أو عقدين ، كفيل بتصفية قضية فلسطين ، وطي صفحاتها الى الأبد ، فالولايات المتحدة واهمة في ظلها ، لا تخدع أحدا غير نفسها ، ولا تهدد في النهاية غير مصالحها ، ومصالح من تدعي حمايتهم ، والدفاع عنهم . وليس لرئيسة الوفد الأمريكي في هذه الجمعية الا أن تتطلع الى من حولها لترى الدليل على صدق ما نقول . فهذا العصر هو عصر الحرية ، عصر الشعوب ، وهذه القاعة بالذات شاهدنا ، ان بين السنة الأولى من عمر بند قضيتنا وبين السنة السادسة والثلاثين ، استطاع أكثر من مئة شعب من شعوب هذا العالم أن يتحرر من القهر والاستعمار والتبعية، وأن ينتزع حريته واستقلاله ، وأن يضيف راية وطنه لتخفق فوق ساريتها ، أمام هذا المبنى جنبها الى جنب مع رايات بقية الشعوب . هذا عزاؤنا وهذا حافظنا .

أؤكد لكم يا سيادة الرئيس ان شعبنا ، شأنه شأن غيره من الشعوب المتعطشة للحرية والسيادة والاستقلال ، سيستمر في نضاله ، دون يأس أو ملل حتى يحقق آماله ويرفع رايته ، مهما طال الزمن وطالت القرون لا العقود .

تعتقد هذه الدورة للجمعية العامة في ظلال أجواء رهيبه من التوترات الدولية تنذر بأفدح المخاطر بما في ذلك خطر حروب اقليمية قد تتجاوز كل الخطوط الحمراء المعروفة ، سواء بالنسبة الى بقع الأرض التي ستشهد ها ، أو بالنسبة لأنواع الأسلحة التي قد تعتمد فيها بما في ذلك السلاح النووي ، بل ان التلويح العلني بإمكانية حدوث ذلك واعتماد السلاح النووي التكتيكي قد ورد أكثر من مرة ، وبعبارات ترفض التأويل ، على لسان الرئيس الأمريكي ريغان .

اننا في منظمة التحرير الفلسطينية كقيادة لشعب لا زال يعاني من سياسات القهر والاحتلال وأيديولوجيات الاستعمار والامبريالية والصهيونية ، ولا يزال يناضل ضد هذه الأفكار والممارسات ، سعيا وراء حريته واستقلاله وسيادته على أرضه الوطنية ، ندرك مثل غيرنا من الشعوب المتطلعة الى العدل والسلام ، ان السياسة العدوانية للولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تهدد بنقل الحرب الباردة الى حرب ساخنة ، والتي تتجسد بمخططات واجراءات مفضوحة ، مثل مناورات قوى التدخل السريع في منطقتنا من العالم ، أو في دعم الجونتا العسكرية في السلفادور ، أو في التحرش

في كوبا ، ثم في هذا الدعم الهائل لإسرائيل ، وتغطيتها سياسيا وعسكريا في عدوانها المستمر على شعبنا داخل الأرض المحتلة وخارجها ، وعلى الشعب اللبناني الشقيق الذي تعرضت عاصمته بيروت لأبشع غارات جوية بعد حرب فييت نام ، ثم في تسترها على قصف المفاعل النووي في بغداد ، والتحرش بأجواء المملكة العربية السعودية بكل تحد ووقاحة ، وتهديد ليبيا بالعدوان .

ان هذه السياسة العدوانية الأمريكية مقرونة بموقف الإدارة الأمريكية من قضايا التسليح الاستراتيجي وغير ذلك من القضايا ، تدعونا بعد التنديد بها وشجبها ، أن نتوجه الى الرأي العام الدولي بأن يضاعف من جهوده ، لوضع حد لها ، تمهيدا لانفراج دولي تستطيع هذه البشرية من خلاله أن تلتقط أنفاسها وأن تتجه لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية المتركمة .

ولعل أهم ما تواجهه هذه المنظمة الدولية أنها تعمل في مجابهة قوة كبرى لم تعد تؤمن بها أو بميثاقها أو بأية شرعة صدرت عنها . ان اعتماد القوة في العلاقات الدولية من شأنه اغتيال كل القيم الانسانية ، والقوانين الدولية ، والعودة بنا الى شريعة الغاب ، ليزداد القوي قوة والضعيف ضعفا ، ويزداد الغني غنى والفقير فقرا ، ولترجح كفة الظلم والقهر والطغيان على كفة العدل والحرية والسلام .

لذلك فلا بد من العمل على استرداد هيبة هذه المنظمة الدولية التي تجسد آمال الشعوب وتطلعاتها ، وأن نسعى لتمكينها من القدرة على تحقيق ما يصدر عنها من توصيات وقرارات . ان تنفيذ القرارات ، وليس مجرد صياغتها واصدارها ، هو المحك الوحيد على مصداقية هذه المنظمة كمرجع موثوق وقادر على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتأمين أسس العدل في العلاقات الدولية .

ان الدول العظمى التي تعتقد بأن امتلاكها لقوة تدميرية فتاكة يمنحها حقوقا مميزة دون أي اكتراث بما يفرضه عليها موقعها من واجبات ومسؤوليات ، لاقرار أسس للتعاون الدولي المتعادل والمتكافئ ، والمستلهم من الحقوق الثابتة للشعوب في تقرير مصائرهم وتأمين حريتهم واستقلالهم ، هي التي ستتحمل في النهاية مغبة ما سترتب على اعتقادها هذا من عواقب وخيمة .

ومن هنا ، فاننا نرغب بكل القلق والحذر ما طرأ من تطورات في السياسة الأمريكية مما أدى الى اصطدام الوفاق الدولي بجدار مسدود يهدد مصير البشرية جمعاء ، لاسيما في منطقتنا العربية

التي تشكل أحد أهم المناطق الحساسة في العالم ، خصوصا بعدما أقدمت حكومتا واشنطن وتل أبيب على عقد تحالف استراتيجي ، وبعد أن اتسعت دائرة التواجد العسكري الأمريكي في المحيط الهندي وبحر العرب .

ان شأن هذا التحالف الأمريكي - الاسرائيلي ، وهذا التواجد العسكري الأمريكي في منطقتنا العربية ومن حولها ، أن يزعج هذه المنطقة في خضم التحالفات الدولية وسباق الاستقطاب مما سيزيد من حدة التوتر وخطورة الحروب ويعيق بالتالي كل الجهود التي يجب أن تتصب على حل مشكلة فلسطين وتسوية أزمة الشرق الأوسط .

وقد يكون مناسباً هنا ، أن نذكر إدارة الرئيس ريفان ، بأن سياسة حكومته الجديدة ، وهي قديمة بالنسبة إلينا عشنا شهبها لها في الخمسينات ، نذكرها بأن الأمة العربية لن تسمح لها بالمرور ، فلن تقبل الأمة العربية بقواعد أو أحلاف أجنبية ، وهي لا تؤمن بأن هناك من خطر على الوطن العربي غير الخطر الصهيوني الذي أصبح جزءاً من التحالف الإسرائيلي - الأمريكي ، فعمل إدارة ريفان تحتبر من تجارب من سبقها من الإدارات فتعطينا وتعفي نفسها وكل العالم ، من مخاطرة الوقوع في منزلقات الحرب وشرور الدمار .

ان التزام الإدارة الأمريكية بمبادئ الأمم المتحدة ، لا بتحديد هذه المبادئ . وفي تنفيذها لقرارات الجمعية العامة لا في تعطيلها وشلها ، هو السبيل لقرار السلام والأمن الدوليين . ولذلك فان الاستمرار في دعم النظام العنصري في جنوب أفريقيا الذي يرفض الانسحاب من ناميبيا ، ويحاول حرمان شعبها من حقه الأزلي في تقرير المصير والاستقلال الوطني ، ودعم الكيان الصهيوني في منطقتنا العربية في اغتصاب فلسطين وتشريد شعبها وحرمانه كذلك من حقوقه الوطنية الثابتة . ان هذا الاستمرار في هذه السياسة لأكبر مؤشر ودليل على حقيقة المواقف الدولية وسياسات الدول ، وبالتالي فهي المعيار الذي يكشف الهوية بين ما يقال وبين ما يمارس . وطبيعي في هذا المجال أن أكرر موقف شعبنا وتأييده الكامل لشعب ناميبيا وحقوقه ، كما نشجب موقف كل من يضع العراقيل في سبيل تحرير ناميبيا ، ونؤيد قرارات الأمم المتحدة وآخرها قرار الجمعية المعتمد في الدورة الاستثنائية الطارئة الثامنة .

لا شك أنكم تذكرون مدى ما انشغلت به هذه المنظمة في دورتها السابقة ، على مستوى الجمعية العامة ومجلس الأمن ، بقضية فلسطين ، أو بالأحرى لنكون أكثر دقة في التعبير ، بقضية العدوان الوحشي والمستمر من قبل " إسرائيل " ضد فلسطين وشعبها وكل ما يمت إليهما بصلة ابتداءً من تاريخهما وتراثهما وحضارتهم وصولاً الى حاضرهما ومستقبلهما .

ولا شك أنكم تذكرون ما صدر عنكم من قرارات أكدت من خلالها على مبادئ ميثاقكم الذي لا يجوز احتلال أراضي الغير بالقوة ، كما كررت التزامكم بحقوق شعبنا الثابتة في العودة الى دياره وممتلكاته وفي تقرير مصيره وفي استقلاله الوطني وسيادته ، كما طالبتهم إسرائيل بالانسحاب

الكامل فير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ، قررت لهذا كله موعداً أقصاه الخامس عشر من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، كما طالبت إسرائيل بالالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ الذي تم الإجماع عليه في جلسة الأول من آذار / مارس ١٩٨٠ ، وأعربت عن رفضكم لكل السياسات والخطط التي تستهدف توطين الفلسطينيين خارج بلادهم .

فماذا كان الرد الإسرائيلي على هذا كله ؟

لقد قالت إسرائيل " لا " لهذا كله ، رفضت الانصياع لأي من هذه القرارات ، وهي مطمئنة الى " الفيتو " الأمريكي القادر على حمايتها من أي قرار يصدر على مستوى مجلس الأمن لمعاقتها وأوردتها وفق الاجراءات المشار اليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

لذلك فهي لم تكتف برفض هذه القرارات ، بل عمدت الى تصعيد تحدياتها ، والتمادي في ممارستها العنصرية والاستيطانية ، استباحت أرضنا ، هدرت دماء شعبنا ، ضربت بعرض الحائط كل القوانين الدولية وشرائع الانسان ، بل تجاوزت في ممارستها الاجرامية حدود فلسطين وشعب فلسطين ، حتى وصلت بيروت وبغداد وأجواء العربية السعودية وليبيا .

لقد قيل في وصف العام الماضي ، انه كان عام فلسطين في الأمم المتحدة لما شهدته قاعات هذه المنظمة من نشاطات وما صدر عنها من قرارات دافعا عن قضية فلسطين وحقوق شعبها .

وقد يكون هذا الوصف صحيحا اذا اعتمدنا ما قيل وما أذيع وما صدر من قرارات كميّاس ، ولكننا اذا اعتمدنا أرض الواقع وما شهدناه من ممارسات اسرائيلية ارهابية نرى أن ذلك العام كان عام العريضة الصهيونية والتحديات الاسرائيلية . فبناء المستوطنات — مثلا — لا يزال يجري على قدم وساق وبوتيرة من السرعة لم يسبق لها مثيل . ففي الجولان العربية السورية بلغ عدد المستوطنات ٣٢ مستوطنة ، وفي غزة العربية الفلسطينية بلغ عددها ١٢ مستوطنة ، وفي مشارف رفح وسيناء العربية المصرية ١٨ مستوطنة ، هذا بالإضافة الى (١١) مستوطنة في الضفة الغربية فوق مساحة من الأرض تقدر بـ ٣٤٤ في المائة من اجمالي مساحة الضفة الغربية كلها والتي تقدر بـ ٢٠ في المائة من مساحة فلسطين بمجملها ، واذا تذكرنا أنه لم يكن لليهود في فلسطين من ممتلكات قبل عام ١٩٤٧ ما يتجاوز ٦ في المائة من مساحة البلاد ، وقارنا هذا الرقم بأرقام اليوم ندرك بسهولة حجم التحدي الاجرامي الذي تمارسه إسرائيل ضد فلسطين وشعبها ، بل ضد كل المبادئ والشرائع

الدولية .

وفي القدس التي رفض العالم كله قرار الكنيست باغتصابها وضمها الى اسرائيل واعتبارها عاصمتها الأبدية ، لا يزال يجرى نقل المزيد من دوائر الحكومة الاسرائيلية ووزاراتها اليها دون أى اعتبار لقرارات مجلس الأمن مما أدى بالعديد من الدول الى نقل سفاراتها من القدس كتعبير عن موقفها الراض لهذا الاجراء التعسفي غير المقبول قانونيا .

كما ان اسرائيل لم تتوقف عن تهويد معالم المدينة ومحاولاتها الخبيثة لطمس المعالم الدينية للمسلمين والمسيحيين تحت ستار التنقيب عن الآثار .

وهذه مناسبة للانداز والتحدير بأن استمرار المساس بالمقدسات الاسلامية والمسيحية يتجاوز القضية الوطنية الفلسطينية ويمس بالصميم مشاعر مئات الملايين من المؤمنين في هذا العالم الذين لا بد وان يكون لصبرهم حدود .

أما الحياة اليومية لشعبنا في الأرض المحتلة ، فقد أصبحت جحيماً بالفعل ولم تستطع مؤامرة وزير الدفاع الاسرائيلي شارون تلك المؤامرة المفصوحة بالباس الحكم العسكري ملابس مدنية ان تحجب حقيقة الازهاق الصهيوني وسياسة الضم ومصادرة الاراضي وتهويد البلاد ، لذلك شهدت أرضنا المحتلة خلال الاسابيع الماضية ولا تزال انتفاضة شعبية هائلة يحاول المدوقمها بأبشع وسائل القمع تخلفا واجراما بما في ذلك ممارسة العقاب الجماعي بنسف البيوت واغلاق الجامعات وتعديل المدارس والاعتقالات الادارية وغير ذلك من أساليب النازية الجديدة المتجددة باغصاء اسرائيل ، ولكن ما يدعونا للفخر والاعتزاز ان الجنرال الصهيوني مناحيم ميلسون رئيس ما يسمى بـ " الادارة المدنية " اعترف في مقابلة مع راديو الجيش الاسرائيلي قبل أيام بأن منظمة التحرير الفلسطينية تحكم الضفة الغربية وقطاع غزة سياسيا واسرائيل تحكمها عسكريا .

ان في مثل هذا الاعتراف الدلالة الكبرى على مكانة منظمة التحرير الفلسطينية بين أوساط شعبنا الفلسطيني بل الرد القوي على أولئك الذين يحاولون عبثا التشكيك بشرعية تمثيل المنظمة لشعب فلسطين ، وساعيتهم اليائسة لاجاد بدائل من العملاء أو الخونة ، ويسعدني أن اغتنم هذه الفرصة لأحيي من وراء هذا المنبر جموع شعبنا في فلسطين المحتلة بأسرها وأشد على ايديهم لمواصلة نضالهم الجاهدي العظيم حتى تتحقق أهدافنا الواحدة بالعودة والتحرير واقامة دولتنا الوطنية المستقلة .

لم تقتصر اسرائيل بعد وانيتها وجرائمها وتحدياتها للعالم كله على الساحة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة ، بل تجاوزت ذلك ، وأبشع الصور ، ان لم تفك طيلة العام الماضي عن ملاحقة الشعبين اللبناني والفلسطيني فوق الاراضي اللبنانية من جنوبها حتى أقصى الشمال ، كانت قمة جرائمها في تموز/يوليه الماضي حينما قصفت مدينة بيروت ، عاصمة لبنان ، فهدمت أحياء برمتها واسقطتها على رؤوس سكانها من المدنيين الأبرياء ، ولم تكن تلك الغارة البربرية التي ذهب

ضحيتها مئات القتلى وآلاف الجرحى الا اشارة الى بداية حرب الماحنة شنتها اسرائيل ضد شعبينا اللبناني والفلسطيني ، مستعملة كل أسلحتها الفتاكة برا وحرا وجوا .
وعلى الرغم من ضيق النفس الذي أبدته الثورة الفلسطينية والقوات المشتركة لشعبينا اللبناني والفلسطيني ، مما تشهد لنا به هذه المنظمة الدولية ، فان العدو تهادى في عدوانه ، وكان لا يد لنا عندئذ من ان نرد عليهم بنفس الأسلوب وأنقناهم بعض ما اذاقوه لشعبينا البريئين . واذ استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية ، من خلال هذه الحرب التي دامت اسبوعين أن تثبت قدرتها في الدفاع عن جماهيرها ، فانها في الوقت ذاته ، أثبتت قدرتها على السيطرة على الموقف وضبطه أثر مساعي الأمم المتحدة لوقف اطلاق النار .

لقد كانت تلك الحرب والتي سبقتها عام ١٩٧٨ امتحانين دمويين استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية الخروج منهما أقوى وأصلب مما كانت عليه ، مشته وأعلى الثمن ، أهليتها ومصادقيتها في تمثيل شعب فلسطين وقيادته ومثبته انها ظاهرة لا يمكن لأية قوة أن تقهرها ، وان الرقم الفلسطيني هو الرقم الأساسي في معادلات الحرب والسلام في ذلك الجزء من العالم .

ولن يقلل من قيمة هذه الحقيقة مطلقا اصرار الولايات المتحدة الامريكية بشخص مبعوثها المستر فيليب حبيب على تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية ، وكأن الحرب الذي يزعم انه أوقفها بمساعيه كانت حربا بين اسرائيل والاشباح ليست مع شعب فلسطين وقيادته منظمة التحرير الفلسطينية ان هذا التجاهل ، مقرونا بالدعم المستمر لسياسة اسرائيل العدوانية يوضع حكومة الولايات المتحدة في موضع الاتهام ، ليس من قبل شعبنا وامتنا فحسب وانما من قبل العالم بأسره .

ولم يكن لبنان وحده ، خارج الساحة الفلسطينية ، الذي تعرض في عام الحريضة الصهيونية لاعتداءات اسرائيل ، فقبل اسابيع قليلة من قصف العاصمة اللبنانية كانت عاصمة عربية أخرى ، هي بغداد ، هدفا لجريمة مماثلة عندما قام سلاح الجو الاسرائيلي بقصف المفاعل النووي في بغداد ان حبر قرار الادانة الذي صدر ضد ارتكاب اسرائيل لجريمتها في بغداد لم يكن قد جف عند ما ارتكب العدو الصهيوني جريمته الثانية في بيروت ، ولا مجال للرد على ذرائع حكام صهيون فسي الدفاع عن جريمتهم التي ادانتها الدنيا بأسرها ، فاسرائيل التي تملك القنابل الذرية والتي

ترفض التوقيع على معاهدة عدم نشر الأسلحة النووية هي آخر من يستأج اعتماد مثل تلك الذرائع .

اذن من عدوان في فلسطين المحتلة ، الى عدوان مستمر في لبنان وثالث في العراق فماذا بعد ذلك ؟ بعد ذلك كان ولا يزال هذا التحرش المستمر بالأجواء السودوية بحجة الاستتار ، وان كانت النوايا واضحة بأن ذلك ليس سوى مقدمة لعدوان اسرائيلي آخر .

كان ذلك على الصعيد العسكري ، فماذا كان موقف اسرائيل على الصعيد السياسي ؟
استمرارا منها بالتمسك باتفاقات كامب دافيد ، ووفق تصورها الخاص لهذه الاتفاقات ، التي
تحرم شعبنا من كل حقوقه الوطنية وتكرس احتلال اراضيها واغتصابها ، عمدت حكومة اسرائيل الى رفض
كل المحاولات والجهود السياسية التي اعترفت لشعبنا ، حتى بالحد الأدنى من حقوقه ، كحقوق
تقرير المصير .

ان اسرائيل ترفض أية مبادرة ، من شرق أو غرب ، يمكن أن تقود الى سلام يقوم على العدل
والتراضي الدولي . وتصر على معاقبة كل من يحاول أن يخطو خطوة على هذه الطريق ، ولعل
فيما وصلت اليه العلاقات بين اسرائيل ودول أوروبا الضريبة ما يشهد على ذلك ، علما بأنه من
الصعب ان لم يكن من المستحيل أن يكون باستطاعة اسرائيل ، تصنيف هذه الدول بأنها معادية
لها ، بل وليست صديقة لها .

ان اسرائيل لا تزال مستمرة على اعتماد سياسة القوة وفرض وقائع جديدة ، ولا يهمها من بعيد
أو قريب أية ضغوط تقوم على أساس التذكير بالقيم والمبادئ الدولية ، وهي بهذا السلوك تقف سدا
ثابتا ضد الخيار السياسي لحل قضية لم يعد بالامكان الصبر عليها من دون حل بعد كل هذه
السنين ، وكل هذه الحروب وكل هذه الآلام .

وهي باعتمادها هذه السياسة التي تسببت في عزلتها الدولية الخائفة ، وفي تصعيد هذا
لعملياتها الاجرامية ضد شعبنا وأمانه ، انما تضع العالم كله على حافة حرب يصعب التكهن
بامكانيات ضبطها وعدم اتساع نطاقها .

نحن في منظمة التحرير الفلسطينية لا ننطلق في موقفنا السياسي المتفهم والمقدر لحساسية
الشرق الأوسط ، وسعيينا المستمر من أجل حل سياسي عادل ، عن خوف من اسرائيل ومن
وراءها . فنحن لسنا وحدنا في المعركة ، ومهما بدا على السطح من تباين في الاجتهادات
العربية فسابقى هذا التباين عابرا ، فان الموقف العربي واحد وثابت من قضيتنا .

مع أمتنا العربية يقف الى جانبنا أصدقاء أوفياء ، ويتضاعف عددهم ودعمهم لنا باستمرار ،
ويطيب لي بهذه المناسبة أن أعرب عن تقدير منظمنا وجماعنا لشعبنا وأمتنا على النقلة النوعية
التي طرأت على علاقات الصداقة التي تربطنا بشعوب الاتحاد السوفياتي الذي أقدمت حكومته مؤخرا

على الاعتراف الرسمي والدبلوماسي بتمثيلية منظمة التحرير الفلسطينية في موسكو ، كما أشيد بالموقف الشجاع المماثل الذي أقدمت عليه حكومة اليونان الصديقة ، ان دول المجموعة الاشتراكية ، ودول عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، هذه كلها تقف الى جانب شعبنا في نضاله داعمة ومؤيدة ، ولهؤلاء جميعا تقدير شعبنا وقيادته لهذه المواقف النبيلة .

ان ما حدث مؤخرا في الساحة العربية ، ليشير بكل الوضوح الى جسامه خطورة الأوضاع في المنطقة واقترابها من منعطف كبير ، ولذلك فان جمعيتكم الموقرة ، مطالبة بتلافي الأخطار قبل وقوعها ، والعمل بكل الزخم الممكن على ايجاد السبل الكفيلة بتنفيذ ما صدر عنكم من قرارات ولاسيما تلك التي تعترف بحقوقنا الثابتة ، فذلك هو السبيل الوحيد القادر على انقاذ المنطقة ، وربما العالم كله ، من مخاطر حرب تلوح بوادرها في الأفق . ففي خضم التحركات الدولية والمبادرات السياسية نرى انه من واجب هذه الجمعية الموقرة متابعة مجلس الأمن لاصدار قرار يؤكد حقوقنا الثابتة في فلسطين كما أقرتها وأكدتها هذه الجمعية .

فان لم تلجم اسرائيل ، وان لم توضع لها حدود بما يفرضه عليها ميثاق هذه المنظمة وشرائعها ، وان لم تعد لشعب فلسطين حقوقه كاملة وفي بدايتها ونهايتها حقه في اقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني ، فانه من السذاجة القاتلة أن لا يتوقع المزيد من المشاكل وتعقيد ما هو قائم منها بما يهدد فعلا بأخطر النتائج .

يهيئنا في هذا المجال أن نؤكد استمرارنا في رفض اتفاقات كامب دافيد ، وسنقاوم بكل ما أوتينا من قوة ضد مؤامرة ما يسمى بالحكم الاداري الذاتي ، كما اننا نريد أن نكرر رفضنا القاطع والحاسم والنهائي لأية مشروعات تأمرية تستهدف توطينا خارج فلسطين، ولا بد يل عندنا لفلسطين، كل ما نريد الرد به هنا ، على تصريحات قادة العدو الاسرائيلي حول الأوطان البديلة بأن هذه التصريحات تدل بكل الوضوح على عقلية الغزو والقهر واستيطان اراضي الغير بالقوة وممارساتهم المشينة . صحيح اننا عرب ، وان العرب أمة واحدة ، وان ما بينها من حدود مصنعة هو من صنع الاستعمار . لكننا فلسطينيون ، وفلسطين هي وطننا . ان عربيتنا وأحاسيسنا القوية انما تنبع في جوهرها من شخصيتنا الوطنية ، وكوننا عرب فلسطين ، فلا الاردن ولا لبنان ولا أى بلد عربي ، أو غير عربي يمكن أن نقبل به بديلا عن فلسطين ووطننا ، الذي لا وطن لنا غيره ، ولن نسمح لأية قوة في العالم أن تحرمنا هويتنا الوطنية التي ورثناها عبر آلاف السنين .

نحن بموقفنا هذا لا نفتري على أحد ، ولا نفتصب أرضاً أو حقاً ليس لنا . هذا ما أقره المجتمع الدولي مراراً وتكراراً اثباتاً لهذا الحق ولا يقف ضده سوى العدو والمفتصب وحليفه الاستراتيجية الكبرى ، الولايات المتحدة الأمريكية .

تحاول الولايات المتحدة وبعض عواصم أوروبا الغربية أن تبرر زوراً وبهتاناً رفضها للحوار معنا ، لأننا نرفض شرطاً مسبقاً يحاولون فرضه علينا ثمناً لهذا الحوار ، ألا وهو الاعتراف المسبق بإسرائيل . دعوني في هذا المجال أن أقتبس الرد على هذا الافتراء مما ورد في رسالة الأخ ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الرسالة التي وجهها عبر الأمم المتحدة في يوم التضامن العالمي مع فلسطين ونضال شعبها .

" ان هذا الطلب ، طلب الاعتراف المسبق بإسرائيل ، ليس سوى أسلوب آخر في الامعان بالتكرار لحقوق الشعب الفلسطيني ، ومدى التصرف بلا مسؤولية ويتعارض مع الأصول والمبادئ والأعراف الدولية ، فشعبنا لا يستجدي شيئاً ليس حقاله ، ولا يطلب منه أحد ، ولا يقبل أن يهان بوضع الشروط المسبقة من أجل الاعتراف به " .

وأود في هذا المجال ، أن أضيف لماذا توضع هذه الشروط على شعب فلسطين؟ ولم توضع الشروط عندما تم الاعتراف بإسرائيل؟ ان كل ما نعلمه أنه كان للأمم المتحدة وحدها ، شرطاً على إسرائيل قبل القبول بها عضواً فيها ، وهو الانصياع الكامل لقرارات الأمم المتحدة الصادرة حينذاك واحترامها ، والتي تقضي بعودة شعبنا الى أراضيها والعيش بحرية وسيادة في دولته ، وهو ما لم يلتزم به إسرائيل ولم تحترمه على امتداد ٣٥ عاماً ، بل انها تعادت في عدوانها لهذه القرارات حتى اصبحت على ما نراه عليها اليوم ، تحتل كل فلسطين وأراض عربية أخرى ، تتجه نحو المزيد من التوسع ، تمشياً مع شعارها الاستيطاني المعروف باقامة " إسرائيل الكبرى " .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، لماذا تصر الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا على اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل في الوقت الذي ترفض فيه هذه الدولة أن تعترف بمنظمة التحرير؟ وعندما نسأل لماذا؟ ترد واشنطن بأنها ملزمة بهذا الموقف بعد توقيع البروتوكول الملحق باتفاقية سيناء الأولى عام ١٩٧٥ ، وأنه ، أي هذا الالتزام أيام كيسنجر ، كان ثمن تلك الصفقة ، أي بعبارة أخرى أن حكومة واشنطن تعترف بالابتزاز الإسرائيلي لموقفها ، أما بعض عواصم

اوربوا فترد ببساطة تشير الدهشة بأن تقاليدها السياسية تحول دون اعترافها بغير الدول ، باعتبارنا منظمة ولسنا دولة . اذا صح ذلك ، فلماذا اذن يجوز لهم ما لا يجوز لنا ؟ ولماذا يصرون اذن على اعترافنا ؟

أكثر من ذلك ياسيدى الرئيس ، أنه مما يثير العجب والدهشة هذا الحماس الأمريكى الاوروبى الغربى لمسألة الاعتراف باسرائيل ، فى الوقت الذى يكرر فيه قادة اسرائيل يوميا أنهم لا يريدون اعتراف أحد بهم ، وأن الاعتراف على كل حال لا يشكل ضمانة لأمنهم ، وقد تكون مسن المفارقات العجيبة ان نجد انفسنا متفقين مع عدونا حول هذه المسألة تماما ، لأن قضية الاعتراف ليست سوى مناورة ، تستهدف تعطيل الجهد السياسى الصادق للوصول الى حل عادل والى سلام دائم ، ربما كان على اسرائيل ، قبل غيرها ، أن تبحث عن وسائل أمنها عبر طرق غير طريق الاعتراف ، من المؤكد هو ليس طريق القوة ، فالقوة ليست ازلية ، وموازيتها قابلة للاختلال باستمرار . ان أمن المنطقة ومستقبلها لا يمكن ضمانته الا بعد ازالة أسباب الصراع الرئيسى ، وفى طبيعتها الأيدولوجية العنصرية ، التى تصر على التمييز بين البشر لأسباب عرقية ودينية ، عندئذ فقط ، عندما يشعر المسلم والمسيحى واليهودى أنهم مواطنون متساوون من درجة واحدة ، لهم ما لهم من حقوق ، وعليهم ما عليهم من واجبات ، عندئذ يعم الأمن والاستقرار وتختفى كل أسباب الصراع . والحقيقة ، ينتهى الصراع فى فلسطين عندما تسترد أرض فلسطين وحدتها ، ويصبح تاريخها ، كل تاريخها ، لا مجرد فصل قصير منه ، تاريخها واحدا لكل مواطنيها ، عندما يصبح المواطن فيها - فى فلسطين - معتزا فخورا بأنه وريث كل الشعوب والحضارات ، التى عاشت فوق ترابها ، وليس وريث قبيلة عابرة فى التاريخ أو شعب واحد ، ويضعه فى منزلة تميزه عن غيره ، وعندما تصبح القدس ، عاصمة الديانات الثلاث ملتقى لكل الأفكار والقيم الروحية والانسانية الرفيعة ، وتحصر على كل الموروث فيها من تراث الآباء والأجداد ، وتنقطع تلك اليد التى تحاول هدم ما قام واستقر عبر آلاف السنين ، بحثا عن اطلال طواها الزمان الغابر .

رغم كل الآلام ، والتضحيات ورغم شلال الدم النازف باستمرار من جراح شعبنا ، فاننا ما زلنا مصرين على المضي فى نضالنا حتى ننجز مهمتنا التاريخية ، آمالنا - سيدى الرئيس - تتسع يوما بعد يوم باقتراب يوم النصر ، يوم الحرية ، يوم الديمقراطية الحقيقية ، يوم التعايش بسلام فسوق أرض السلام .

السيد عصمت عبد المجيد (مصر) : بسم الله الرحمن الرحيم ، لقد كان احتفالنا بالأمس القريب قبيل بدء المناقشة العامة لبند القضية الفلسطينية باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني تعبيراً عن التزام المجتمع الدولي مثلاً في هذه المنظمة بالعمل الصادق والمستمر من أجل رفع المعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني واستعادة حقوقه الوطنية المشروعة على أرضه ، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته ، وتأكيداً لالتزام المجتمع الدولي بالمبادئ السامية التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة ، وإيماناً بضرورة إرساء قواعد نظام دولي يقوم على العدالة والشرعية واحترام حقوق الشعوب وحقوق الانسان .

ان المشكلة الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط . وهي حقيقة أصبحت تفرض نفسها كأحد العناصر الأساسية في الموقف الدولي ، وأخذنا في الاعتبار خطورتها وتأثيرها على السلام والأمن الاقليميين والدوليين ، وتأثيرها على فرص تحقيق السلام الشامل والعدل في الشرق الأوسط ، وهو أمر لا يمكن التوصل اليه في إطار تسوية كاملة دون استعادة الحقوق الوطنية المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني .

ان النضال العادل والمشروع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة انما هو جزء رئيسي من المسيرة الدولية نحو عصر تسوده مبادئ الحرية والعدالة والمساواة ، ويخلص من ممارسات القهر والاحتلال والسيطرة التي تواجهها اليوم حركات التحرير الوطنية المشروعة في العالم الثالث طلباً للحرية والاستقلال والكرامة والتطلع الى استعادة مكانتها بين مجتمعات الأمم والشعوب كحق ثابت وأصيل لا تنكزه مبادئ الحضارة أو الشرعية أو المواثيق الدولية المستقرة .

ان النضال المشروع والعدل للشعب الفلسطيني هو نضال تفرقه وتسانده كل الشعوب الحرة المحبة للسلام والمؤمنة بكرامة الانسان ، كما أنه ثورة ضد سياسة العدوان والاحتلال والتوسع والضم والاستيطان .

اسمحوا لي في هذا السياق أن اقتبس فقرات مما جاء في رسالة السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، بمناسبة الاحتفال بيوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني :
 "لقد كان من جراء انكار الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني أن تعرضت منطقة الشرق الأوسط لمآسي وحروب مدمرة استمرت لأكثر من ثلاثين عاماً ذهب ضحيتها عشرات

الألوف من الأرواح ودمرت خلالها موارد ضخمة كان يمكن أن تساهم - لو لم تستهلكها هذه الحروب المتعاقبة - في تحقيق التنمية والرخاء لشعوب المنطقة لمواكبة ضغوط الحضارة المعاصرة والتي يمكن أن تطحن هذه الشعوب ، وكلها شعوب نامية ، ما لم تستعبد لمجابهتها وتكافح من أجل مقاومتها والتغلب عليها .

" ولما كانت القضية الفلسطينية منذ بدايتها هي لب هذه المشكلة التي تسيطر على مقدرات الشرق الأوسط وتكبله بأغلال الصراع والنزاع ، فضلا عن الارتباط الأبدى بين الشعبين الفلسطيني والمصري ، فقد احتلت القضية الفلسطينية مكان الصدارة بالنسبة لمصر شعبا وقيادة . فقادت النضال من أجل استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني كما حددتها قرارات الأمم المتحدة كأساس لحل مشكلة الشرق الأوسط وافساح الطريق أمام كل الشعوب لتتنسم ريح الأمن والسلام والحرية .

" وتحملت مصر تجاه ذلك بمسؤولياتها القومية تجاه الشعب الفلسطيني ولم تبخل في بذل كل ما تستطيع من جهد لنصرته ، كما طالبت المجتمع الدولي بمساندة حقوقه الثابتة كأساس لاقامة السلام في الشرق الأوسط الذي التزمت به مصر في إطار اتفاقيات كامب ديفيد .

" ويسرني أن أعرب بهذه المناسبة عن التقدير لل دور البناء الذي تقوم به الأمم المتحدة من أجل استرداد الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة والمشروعة وسوف يثاب الشعب المصري على مسؤولياته مؤمنا بعدالة القضية العربية ومصمما على السعي الجاد في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة من أجل السلام العادل والدائم والشامل لكل دول المنطقة " .

أود من فوق هذا المنبر أن أتوجه بالحديث الى كل من يستغرق في وهم التشكيك في علاقة مصر وارتباطها الأبدى بالشعب الفلسطيني أو بقيادة حركته الوطنية . نقول لهم ان علاقتنا لا تنفصم لأنها علاقة الأشقاء الأوفياء يتفقون ويختلفون ولكنهم يخالون أشقاء لا يتنكر أحدهم للآخر معهم المصير الواحد والمستقبل الواحد ، وهل يحتاج الشقيق الى اعتراف شقيقه . ان مصر لم ترفع سلاحا في وجه الشعب الفلسطيني ، ولم ترق له نقدة دم واحدة ، وسوف تظل دائما في السلم كما كانت في الحرب درعهم الواقى وشقيقه الوفي والذات عندما يتنكر له بعض الأصدقاء ، أو يتعارك على اسلابه بعض الأشقاء .

لقد مارست مصر الكفاح من أجل حقوق الشعب الفلسطيني حربا وسلمًا . وكما توجهت انتصارات أكتوبر المجيد عام ١٩٧٣ جهدها العسكري ، كانت المبادرة التاريخية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ قمة العمل السياسي الذي ارتكز على المنطلقات الثابتة الآتية التي تمثل توافق الرأي العام العالمي وتشكل الركائز لحل القضية الفلسطينية كما أرساها المجتمع الدولي مثلا في الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز ، وهذه المنطلقات هي : أولا ، الحق الثابت والأصيل للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون تدخل خارجي . ثانيا ، حق الشعب الفلسطيني في العودة والتعويض العادل وفقا لقرارات الأمم المتحدة . ثالثا ، حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية بما فيها القدس العربية وقطاع غزة . رابعا ، عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة واحترام سيادة وسلامة أراضي وجود جميع دول المنطقة . خامسا ، ان الأمن في المنطقة هو أمن جميع الاطراف بما في ذلك أمن الشعب الفلسطيني وأمن اسرائيل . ولا يمكن أن يتحقق الأمن الحقيقي لطرف على حساب طرف آخر أو على حساب حقوق اطراف أخرى . سادسا ، رفضى وادانة كافة الاجراءات والممارسات الاسرائيلية المخالفة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المعنية والاتفاقيات الدولية ، وبصفة خاصة سياسات اسرائيل وممارساتها في الضفة الغربية وقبضة القدس .

في ضوء هذه المنطلقات كان توقيع مصر والتزامها باطار السلام في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٧٨ كخطوة أولى على طريق التوصل الى تسوية شاملة وعادلة للمشكلة بكافة جوانبها وكمرحلة انتقالية محدودة تنتقل خلالها الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ من سيطرة الاحتلال الاسرائيلي في اطار فترة انتقالية تتيح تطبيق نظام انتقالي مؤقت الى سلطة وسيطرة الشعب الفلسطيني لتمهيد الطريق لمرحلة تقرير المصير في اعقاب تلك الفترة الانتقالية وبما يفتح المجال لتعايش سلمي بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي يفضي الى اعتراف متبادل بينهما .

وفي هذا ، فان مصر الى جانب رفضها وادانتها لكل السياسات الاسرائيلية وممارساتها في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة ولأى اجراء من شأنه تعديل الأوضاع الجغرافية أو السكانية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة تؤكد بطلان وعدم شرعية القرار الاسرائيلي بضم القدس العربية والذي تمثل جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية المحتلة ، وهي ارض عربية يتعين اعادتها الى السيادة العربية .

ان دعاوى وحدة بعض الخدمات ما بين القسمين العربي والاسرائيلي في المدينة المقدسة لا يجب ان تختلط بدعاوى الضم والتوسع وهي ما يجب علينا مقاومتها ورفضها ، فلا يجب ابدا ان يكون توحيد الخدمات أو المرافق ذريعة لسلب حقوق السيادة العربية تحت أى حجة من الحجج . ان مصر تؤمن ان حل المشكلة الفلسطينية يجب ان يقوم على الأسس التالية : أولاً ، انسحاب اسرائيل الى خطوط ما قبل حزيران / يونيه ١٩٦٧ سواء بالنسبة للضفة الغربية بما فيها القدس العربية أو قطاع غزة . ثانياً ، ان يكون جلاء اسرائيل شاملاً لوجودها العسكري والمدني والمستوطنات والمستوطنين . ثالثاً ، ان تكون اجراءات الأمن متكافئة بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي . رابعاً ، ان يكون للشعب الفلسطيني الحق الثابت والأصيل في تقرير مصيره دون تدخل خارجي وكذلك حقه في العودة وفي اقامة دولته المستقلة في الضفة والقدس وقطاع غزة . ان قيام كيان فلسطيني مستقل بعد فترة انتقالية محدودة الوقت سيكون دون شك تطوراً جذرياً يشكل ضماناً وصماماً للأمن والاستقرار في المنطقة كلها .

ان مصر وهي تتحمل مسؤولياتها في اطار المساعي السلمية لتود ان تؤكد من جديد المبادئ

التالية :

- ان السلام بالنسبة لمصر التزام استراتيجي وليس موقفا تكتيكيا ولذلك حرصنا ان يكون سلاما شاملا قائما على الحق والعدل لا على الغزو والتوسع أو التريخ وتحنين الفرس بل سلاما يحقق مصالحة تاريخية بين اسرائيل والأمة العربية ويقتلع الصراع بينهما من جذوره .
- اننا لا نسعى ولن نسعى لفرض أى حل على الشعب الفلسطيني وانما كل ما نسعى اليه اليوم في اطار الترتيبات الانتقالية التي تحاول التوصل اليها هو رفع المعاناة التي تتراكم على هذا الشعب العظيم منذ بداية القرن العشرين وتمهيد الطريق له ليقرر مصيره بنفسه واقامة دولته المستقلة على اراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .
- ان التزام مصر في ذلك قائم على مسؤوليتها القومية والتاريخية وترباطها الجذرى مع الشعب الفلسطيني منذ أقدم العصور وهو أمر لا يتداخل ولا ينفى ولا يصادر الدور الرئيسي للشعب الفلسطيني وقيادته منظمة التحرير الفلسطينية في نضاله العادل والمشروع .
- انه رغم الصعوبات الشديدة التي تعترض مباحثات الحكم الذاتي ، ورغم ممارسات اسرائيل غير المشروعة في الأراضي العربية المحتلة والتي ادانها المجتمع الدولي مثلا في هذه المنظمة ، فان مصر مثابرة لتحقيق التقدم في هذه المباحثات بما يؤدي الى التوصل لصيغة الحكم الذاتي الكامل كمرحلة انتقالية وفقا لمبادئ القانون الدولي لا وفقا لمفهوم الحكم الذاتي الداخلي المحدود .
- وفي هذا الاطار ، فان مصر تدعو الى الآتي :
- التزام اسرائيل بالقرارات الصادرة من الأمم المتحدة والتي اكدت أحكام الميثاق وقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية وضرورة التوقف عما تقوم به من اجراءات ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة من قمع للحريات وطرد للفلسطينيين المنتخبين وغيرها من العقبات في طريق السلام والتسوية الشاملة .
- وفي اطار خلق جو الثقة بين اسرائيل والشعب الفلسطيني تطالب مصر بتطبيق اجراءات بناء الثقة التي سبق ان قدمتها الحكومة المصرية رسميا الى الحكومة الاسرائيلية في الوثيقة المؤرخة في ١٣ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٨ ثم بعد ذلك في ١٣ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٠ .

- معاونة المجتمع الدولي في تحقيق الاعتراف المتبادل والمتزامن بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية من أجل بدء حوار السلام .
- البناء على اتفاقية وقف اطلاق النار في جنوب لبنان بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها خطوة في طريق اضطلاع المنظمة بمسؤولياتها في تحقيق الاستقرار والهدوء في المنطقة وضمانها للأمن في هذا الجزء المضطرب من الأراضي العربية .
- دعم الجهود المبذولة لتسوية قضية القدس بما يجعلها نموذجا للاغصوة وللوحدة الانسانية .
- اقامة حكومة فلسطينية في المنفى كخطوة أولى نحو اقامة الكيان الفلسطيني نواة للدولة الفلسطينية المستقلة .

ان مصر لا تحتكر ولن تحتكر لنفسها جهود السلام ، بل انها تدعو دائما كافة الأطراف المعنية الاقليمية والدولية الى أن تتحمل مسؤوليتها في تشييد بناء السلام في الشرق الأوسط ، وفي هذا الصدد ، فاننا ندعو الى اقامة حوار بناء بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ان مصر مفتحة الذهن دائما لكل المبادرات البناءة الهادفة الى تحقيق حل عادل وشامل للمشكلة الفلسطينية . ومن هذا المنبر ، فان مصر تعلن أنها لا تدعي الانفراد بالحل ، وتؤكد في نفس الوقت أن اختلاف التقييم حول الأسلوب الأمثل نحو حل القضية الفلسطينية لا يجب أن يكون قيودا على التحرك المخلص الذي تسير فيه مصر بكل الأمانة وبكل الصبر لتحقيق تقدم على طريق تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني تتمثل فيما يلي :

أولا ، ضمان الانتقال السلمي والمنظم للسلطة الى الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع .

ثانيا ، تمكين الشعب الفلسطيني من تطوير مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الضفة والقطاع ، وذلك بهدف التعبير عن مبدأ الحكم الذاتي الكامل .

ثالثا ، تهيئة الظروف الملائمة للشعب الفلسطيني للمشاركة في المفاوضات التي تؤدي الى حل المشكلة الفلسطينية بكافة جوانبها وتحقيق الحقوق المشروعة بما في ذلك حق تقرير المصير .

هذا هو جوهر موقف المفاوض المصري في مفاوضات الحكم الذاتي . هذا الحكم الذاتي الفلسطيني الوطني سيكون نواة لسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية هي في الواقع نواة الدولة الفلسطينية المستقلة كما يراه المفاوض المصري بعد أن يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير . هذه هي أهدافنا وهذا هو موقفنا ، ونحن نحاول جاهدين التوصل الى تحقيقها ، وقد يحالفنا النجاح وقد تراوغت هذه الأهداف ، ومهما كانت النتائج فانها سوف تكون حافزا متجددا للحفاظ على ديناميكية السلام مؤمنين أن السلام وحده هو السبيل الى تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

ان مصر وهي ترى الكثير من المبادرات والكثير من الأفكار والمقترحات تصدر من هنا ومن هناك ، وهي جميعا جادة وبنائة وتعكس الادراك الموضوعي بأبعاد المشكلة الفلسطينية لتتساءل ثم ماذا؟ ما العمل وكيف؟ هل ما تزال القضية الفلسطينية في حاجة الى أفكار وتصورات ومبادئ؟ أم أنها بحاجة الى خطة عمل الى التطبيق والتنفيذ الواقعي الذي يجمع عليه المجتمع الدولي كله .

ان العمل هو الاستمرار في مسيرة السلام التي بدأتها مصر بشرط أن تكون الأطراف جميعا على مستوى المسؤولية وأن يكون سلوكها في اطار مبادئ القانون الدولي والميثاق ، أما الاسلوب فهو الحوار المباشر والاعتراف المتبادل والمصالحة التاريخية بين كافة شعوب ودول المنطقة .

ان مسؤوليات مصر التاريخية والقومية تفرض عليها أن تواصل مسيرة السلام ، ولن تتخلى مصر عن حقوق الشعب الفلسطيني ، ولن تنتقل مصر من مقعد المفاوضات الى مقعد المشاهد كما تفعل أطراف أخرى غايتها الاكتفاء بالكلمة دون الفعل والجمود دون الحركة .

ان التعامل مع الواقع الموضوعي ليس استسلاما وليس رضوخا وليس تفريطا بل هو نفسه النضال المستمر وهو الثورة الحقيقية .

أن تبدأ فلسطين الحرة بميل مريح واحد خير من ألا تبدأ على الاطلاق ، وأن تبدأ فلسطين الحرة ولو بصيغة الحكم الذاتي بمفهومه الدولي الذي ينتهي الى الاستقلال الكامل لخير ألف مرة من استمرار الاحتلال .

واسمحو لي ياسيدى الرئيس أن أستشهد هنا باقتباس جاء على لسان كاتب بريطاني منصف استشعر مأساة فلسطين والفلسطينيين منذ عام ١٩١٧ حتى سنة ١٩٨٠ ، فكتب عنهم في مؤلفه :
(The Dispossessed The Ordeal of the Palestinians 1917-1980) معددا وضع فلسطين في المجتمع الدولي والظلم الذي تعرضت له طوال هذه الفترة ، فيقول هذا الكاتب البريطاني ، واقتبس :
(ثم تحدث بالانكليزية)

" ان أكثر من ثلاثين عاما قد مرت بعد تشريدهم ، وقد اتفق العالم أخيرا على أن ذلك الظلم الذى لحق بعرب فلسطين ينبغي رفعه عنهم . وقد قُبل في النهاية بأن الفلسطينيين يشكلون شعبا منفصلا ولا بد أن يكون لهم وطنهم الخاص بهم ، وليس "بانتوستان" تجوسه القوات الاسرائيلية المسلحة ، بل وطنا فعليا ، وينبغي أن تكون لهم دولة ، ليست دولة لتطرد اسرائيل ولكنها تستطيع أن تعيش جنبا الى جنب معها .

" ان انشاء دولة في الضفة الغربية وغزة هو أقل ما يمكن أن يقوم به العالم الآن للفلسطينيين . ان ذلك لا يمثل العدل الكامل ، ولا يمكن أن يصلح من الضرر الذى أحاق بهم لعدة سنوات ، لكنه سيكون من شأنه أن يعيد لهم قوميتهم ، وسيمكنهم من أن يشعروا انهم ينتمون الى مكان ما ويستطيعون أن يعملوا كأمة في أرضهم مثل بقية الشعوب الأخرى .

" ومنذ ستين عاما كان حقهم في فلسطين كلها معترفا به . ومنذ ثلاثين عاما عُرض عليهم نصفها ، والآن ، وعند ما نجدهم مستعدين لقبول تسوية بأقل من الربع ، فبالأكيد فان

(ثم واصل الحديث بالعربية)

اننا ياسيدى الرئيس ندرك اليوم أن التمني هو سلاح العاجز ، لكن العمل هو أداة الثوار وكفانا ما نتمناه اليوم من قبول ما رفضناه بالأمس ، حتى لا نجد أنفسنا في الخد القريب ونحن نتمنى العثور على ما نرفضه اليوم ، فلا نجد له أثرا ولن ينفصنا الندم .

واخيرا ، فان ما تسعى اليه مصر اليوم انما هو تحريك الجمود . انما هو مرحلة ما قبل التفاوض الشامل نحو الحل النهائي والتسوية الشاملة بمشاركة الشعب الفلسطيني .

اننا نريد الفلسطينيين اليوم أن يكونوا حاكمين لا محكومين ، وأن يكونوا سادة أنفسهم وسادة مصائرهم ليحتلوا مكانهم المشروع بين أم وشعوب الشرق الأوسط في دولة فلسطينية حرة مستقلة .

ان القضية الفلسطينية قضية عزيزة على كل مصرى ، ولن ترضى مصر عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بدىلا ، فما هو حق لكافة الشعوب ، لا يمكن ان ينكر على شعب فلسطين ولا يمكن بعد كل التضحيات التي قدمها الشعب المصرى ، أن يقبل أى مساس بالحقوق الأصيلة للشعب الفلسطيني ، ولقد اختارت مصر طريق السلام وهو طريق لا رجعة فيه ، ولسوف تواصل العمل جنبا الى جنب مع الدول المحبة للسلام من أجل ارساء دعائم السلام الدائم والعاقل في الشرق الأوسط ومن أجل خير شعوب المنطقة والعالم أجمع ، ولن يتم ذلك دون اقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واستعادته لحرياته واستقلاله .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥